الوثيقة الاستشارية

هذه الوثيقة هي مسودة معدة لأغراض التشاور فقط. هذه ليست النسخة النهائية وهي قابلة للتغيير بناءً على الملاحظات الواردة خلال فترة التشاور.

سياسة الاقتصاد الرقمي

التاريخ: أكتوبر 2025 | النسخة: 1.0.0 | المرجع: P00X

إخلاء المسؤولية/الحقوق القانونية

قامت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتصميم وإعداد هذا الإصدار بعنوان "سياسة الاقتصاد الرقمي"، وإعطائه الرقم المرجعي POOY (والمشار إليه فيما يلي بعبارة "الوثيقة")، باعتباره في المقام الأول مرجعًا استرشاديًا للقطاع العام والقطاع الخاص القطاع غير الربحي المساهمين في الاقتصاد الوطني لدولة قطر والجهات الأخرى التي تنوي المشاركة او الاستثمار فيه.

تم إعداد هذه "الوثيقة" وفقًا لقوانين دولة قطر، وهي لا تمنح، ولا يجوز استخدامها لدعم، أية حقوق نيابةً عن أي شخص أو كيان ضد دولة قطر أو هيئاتها أو مسؤوليها. وفي حال نشوء تعارض بين هذه الوثيقة وقوانين دولة قطر، فإن الأولوية تكون لقوانين الدولة. وقد بُذلت كل الجهود الممكنة لضمان دقة "الوثيقة"، إلا أنه لا يمكن تقديم أية ضمانات، أو تعهدات بشأن دقتها، أو شموليتها أو مواكبتها لآخر المستجدات في المجال. وتم إدراج روابط المواقع الإلكترونية الأخرى للاسترشاد والتيسير فقط، ولا يشكل ذلك اعتمادًا للمواد التي تتضمنها تلك المواقع أو لأي مؤسسة أو منتج أو خدمة مرتبطة بها.

تستوجب أية عملية نسخ لهذه "الوثيقة"، سواء بشكل جزئي أو كلي، وبغض النظر عن كيفية إعادة النشر أو النسخ المستخدمة في ذلك، الإشارة إلى أن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هي مُصدر "الوثيقة" ومالكها. ويجب الحصول على إذن كتابي من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في حال استنساخ "الوثيقة" بهدف التسويق التجاري. وتحتفظ الوزارة بحقها في تقييم ملاءمة جميع النسخ المُعدة للأغراض التجارية وقابليتها للتطبيق. ولا يتم تفسير الإذن الكتابي المذكور على أنه موافقة على النسخة، ولا يجوز للجهة الناسِخة بأي حالٍ من الأحوال نشر ذلك أو إساءة تفسيره في أي وسيلة من وسائل الإعلام أو في النقاشات الشخصية/الاجتماعية.

حقوق الطبع والنشر © 2025
دولة قطر
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
إدارة سياسات الصناعة الرقمية
http://www.mcit.gov.qa

السند القانوني

وفقًا للمادة (17) من القرار الأميري رقم (57) لسنة 2021، تم تكليف الوزارة بالإشراف على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دولة قطر، وتنظيمه وتوجيهه. وكجزء من هذا التكليف، ستتولى الوزارة وضع إطار تنظيمي يهدف إلى تعزيز الابتكار، وحماية المنافسة العادلة، ودعم أهداف التنمية الأوسع نطاقًا في الدولة.

ووفقًا للقرار الأميري رقم (17) لسنة 2024، تم تأسيس إدارة الاقتصاد الرقمي ضمن هيكل الوزارة، وتكليفها بتسريع نمو المنظومة التكنولوجية في الدولة من خلال السياسات، والقواعد الإرشادية، والأطر الفنية التي تدعم هذا التوجه. كما مُنحت الإدارة صلاحية صياغة وإنفاذ السياسات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي، بما يتماشى مع الاستراتيجيات الوطنية لدولة قطر. وتشمل هذه السياسات: تعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقدرات الرقمية، بما في ذلك مجالات الاتصال والبيانات، وجذب الاستثمار الأجنبي، ودعم رواد الأعمال المحليين، وزيادة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي.

التوافق الاستراتيجي

رؤية قطر الوطنية 2030	رؤية قطر الوطنية Qatar National Vision	بناء **قوى عاملة ماهرة** تعزيز الابتكار في **الاقتصاد القائم على المعرفة** الاستفادة من **التكنولوجيا المتقدمة** لدعم **التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي**
استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024 – 2030	استراتيجية التنمية الوطنية National Development Strategy	**تطوير الاقتصاد الرقمي في قطر** والقدرات الاستراتيجية طويلة المدى في مجال الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الناشئة الأخرى بناء **منظومة ابتكار** ديناميكية تعتمد على القطاع الخاص تسريع تبني القطاع الخاص **للتكنولوجيا الناشئة** **زيادة المدفوعات الرقمية** من خلال تكامل المنظومة
الأجندة الرقمية 2030	2030 الأجندة الرقمية Digital Agenda	**إنشاء اقتصاد رقمي رائد** مدعوم ببيئة أعمال جذابة وفعالة والاستثمارات الرقمية ذات العائد المثمر والمستدام. تعزيز برامج التحول الرقمي **للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات** إعداد برنامج **دعم الصادرات الرقمية** إعداد **إطار الاقتصاد الرقمي العابر للحدود**

ملخص الوثيقة

الاسم	سياسة الاقتصاد الرقمي
النسخة	1.0.0
الرقم المرجعي للوثيقة	P00X
نوع الوثيقة	سياسة
ملخص	تهدف هذه الوثيقة الخاصة بسياسة الاقتصاد الرقمي إلى دفع التنويع الاقتصادي وبناء اقتصاد قائم على المعرفة من خلال تعزيز المهارات الرقمية، والابتكار، والتحول الرقمي على مستوى القطاعات الرئيسية مثل القطاع المالي والرعاية الصحية والتعليم والخدمات اللوجستية، حيث توفر إطارًا استراتيجيًا لتطوير منظومة رقمية آمنة وشاملة وتنافسية عالميًا.
تاريخ النشر	أكتوبر 2025
نطاق التنفيذ	جميع الجهات المعنية في المنظومة الرقمية في دولة قطر، بما في ذلك الحكومة، والشركات، والأوساط الأكاديمية، والمستثمرين.
المالك	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
الجهات المساهمة	إدارة سياسات الصناعة الرقمية وإدارة الاقتصاد الرقمي

* لأي استفسارات أو ملاحظات، يرجى التواصل على dipd@mcit.gov.qa

قائمة المحتويات

1. الملخص التنفيذي 6
2. المقدمة 7
2.1 تطلعات دولة قطر للاقتصاد الرقمي 8
2.2 مزايا دولة قطر وقوتها الرقمية 8
2.3 تطلعات السياسة 10
3. المبادئ التوجيهية 11
4. الأهداف الاستراتيجية للسياسة 12
5. إطار سياسة الاقتصاد الرقمي 13
6. نطاق السياسة وآلية تنفيذها 15
7. عناصر تمكين سياسة الاقتصاد الرقمي 16
7.1 الحوكمة والتشريعات 16
7.2 منظومات الابتكار والتكنولوجيا الناشئة 17
7.3 المهارات والمواهب والكفاءات الرقمية 18
7.4 البنية التحتية الرقمية 19
7.5 المرافق الخدمية الرقمية 20
7.6 نماذج الأعمال الرقمية 21
8. القطاعات ذات الأولوية للنمو والرقمنة 23
8.1 القطاع الرقمي (التكنولوجيا والإعلام والاتصالات) 23
8.2 رقمنة القطاعات 24
9. الأدوار والمسؤوليات 31
10. قائمة المصطلحات والتعريفات 34
11. المراجع 36

1. الملخص التنفيذي

تسترشد هذه السياسة بالإدراك بأن هناك حاجة إلى سياسة شاملة ومستقبلية للاقتصاد الرقمي **لإنشاء اقتصاد رقمي رائد في دولة قطر** قائم على **قرارات استثمار رقمية مبنية على القيمة، وبيئة أعمال جاذبة وفعالة، ومجتمع ممكن رقميًا.**

وعليه، تتضمن السياسة ثمانية أهداف استراتيجية، ينبغي الاسترشاد بها في توجيه واتخاذ القرارات على المستوى الوطني. وتشمل هذه الأهداف ما يلي:

1. اعتماد ودمج **اللوائح التنظيمية والأطر التشريعية** المناسبة لدعم نمو الاقتصاد الرقمي.
2. تعزيز **بيئة الابتكار** لتسريع تبني التكنولوجيات الناشئة.
3. معالجة **فجوة المهارات الرقمية** من خلال جذب المواهب التقنية ذات المستوى العالمي وتنميتها.
4. تطوير **البنية التحتية الرقمية** الحالية لإنشاء منظومة مترابطة وقابلة للتشغيل البيني تتيح الاتصال الفعال، والنمو القابل للتوسع، وتعزيز الابتكار للشركات القطرية.
5. توسيع نطاق **المرافق الخدمية الرقمية** لإنشاء منصات تأسيسية قوية تدعم الاقتصاد الرقمي.
6. تضمين الحلول الرقمية التحولية في **نماذج الأعمال** لتعزيز القدرة التنافسية.
7. تعزيز حضور **القطاع الرقمي** في دولة قطر كقطاع رائد عالميًا في مجال الابتكار ضمن منظومة رقمية ديناميكية.
8. تسريع **دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع قطاعات** الاقتصاد، لدفع تحقيق القيمة الاقتصادية المستهدفة.

وتقر هذه السياسة بأن التطورات التكنولوجية السريعة، مثل الذكاء الاصطناعي، تعيد تشكيل العمليات التشغيلية للمؤسسات والأفراد والحكومات بشكل مستمر. وبدلاً من التركيز على تكنولوجيا محددة، تهدف السياسة إلى الحفاظ على ملاءمتها على المدى الطويل من خلال تبني مبدأ الحياد التكنولوجي. كما تسعى هذه السياسة إلى خلق منظومة رقمية قوية ومرنة، لا تقتصر على دعم وتبني تكنولوجيا اليوم وتطويرها، بل تظل منفتحة أيضًا على الابتكارات المستقبلية وقادرة على مواكبتها.

وأخيرًا، تقدم هذه السياسة إطارًا موحدًا لتوجيه الجهود الرقمية وتنسيقها على مستوى القطاعين العام والخاص والقطاعات غير الربحية، ومن خلال المواءمة مع أفضل الممارسات الدولية وأولويات التنمية الوطنية،تضمن هذه السياسةالاتساق والشمولية والترابط الاستراتيجي، مع توسيع نطاق مزايا الاقتصاد الرقمي لتشمل جميع المجتمعات في دولة قطر.

2. المقدمة

يشهد التقدم في مجال الابتكار الرقمي وتبنيه تطورًا متسارعًا بوتيرة متزايدة باستمرار، ما يُحدث تحولات جذرية في الصناعات والاقتصادات والمجتمعات، إلى حدّ يُشار فيه إلى هذا التحول على نطاق واسع باعتباره الثورة الصناعية الرابعة. وتشير التقديرات إلى أن الأعمال المُمكّنة رقميًا ستُسهم في تحقيق 70% من القيمة الاقتصادية الجديدة خلال العقد المقبل.[1] ويتطلب هذا التحول الجوهري في الاقتصاد وجود توجيه واضح للسياسات، إذ تُعد الطريقة التي تسهم بها الشركات في خلق النمو وتحقيق القيمة عاملًا محوريًا في استكمال تحقيق الرؤية الوطنية لدولة قطر.

لأغراض هذه السياسة، يستخدم التعريف الذي وضعته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتعريف الاقتصاد الرقمي على النحو التالي:

> *"جميع الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على استخدام المدخلات الرقمية أو تستفيد منها بشكل كبير، وتشمل هذه المدخلات: التقنيات الرقمية، والبنية التحتية الرقمية، والخدمات الرقمية، والبيانات. ويشمل ذلك جميع المنتجين والمستهلكين، بما في ذلك الجهات الحكومية، الذين يستخدمون هذه المدخلات الرقمية في ممارساتهم الاقتصادية"* [2]

ويشمل هذا التعريف الواسع جميع المنتجين والمستهلكين، بما في ذلك الحكومات، الذين يدمجون المدخلات الرقمية في أنشطتهم الاقتصادية، ومن خلال هذا الأثر الواسع النطاق يبرز الاقتصاد الرقمي **كعنصر تمكين استراتيجي للتقدم الوطني**، ما يحقق القيمة لكل من القطاع العام والخاص والقطاع غير الربحي على حد سواء.

ومن خلال تعزيز الربط بين الشبكات، وتحسين قابلية التشغيل البيني للمنصات الرقمية، يتيح الاقتصاد الرقمي تقديم خدمات مدمجة بسلاسة عبر مختلف قطاعات المجتمع. وعلاوة على ذلك، يدعم هذا النهج القدرة التنافسية الصناعية والوطنية من خلال تعزيز الابتكار، ودعم ريادة الأعمال، وتمكين الشركات بمختلف احجامها من تبني حلول رقمية تحويلية تعزز الإنتاجية والقدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية. وتساهم هذه التطورات مجتمعة في تحقيق التنويع الاقتصادي، وتنمية القوى العاملة، والاستدامة الاقتصادية على المدى الطويل.

[1] World Economic Forum. The Digital Economy. 2025. Available at: https://intelligence.weforum.org/topics/a1Gb0000001SH21EAG

[2] OECD https://assets.publishing.service.gov.uk/media/66f50b2f30536cb92748274b/defining_and_measuring_the_uk_digital_economy.pdf

2.1 تطلعات دولة قطر للاقتصاد الرقمي

[3]تسترشد دولة قطر على المستوى الوطني برؤية قطر الوطنية 2030. ومن هذا المنطلق، شرعت دولة قطر في تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة، والأجندة الرقمية 2030.[54] لقد أسهمت هذ الأطر الاستراتيجية الشاملة في ترسيخ مكانة دولة قطر واقتصادها الرقمي **كعنصر تمكين أساسي للتنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي**، الهادفة إلى إعادة تشكيل المشهد الاقتصادي، وتعزيز الابتكار، ودعم التنمية طويلة المدى. كما تضمن الأهداف الوطنية، التي تركز على **التحديث والمرونة والاستدامة الاقتصادية**، إلى تعزيز مكانة دولة قطر في **الريادة الرقمية على المستوى الإقليمي**، وأن تعمل بمثابة محفز للازدهار على المدى الطويل. ويُعد تسريع النمو الاقتصادي — ليصل إلى 4% في المتوسط سنويًا حتى عام 2030 — أحد الأهداف الرئيسة لاستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة، مدفوعًا بتوسع إنتاج الغاز وتنويع الاقتصاد. وسيشكل الاقتصاد الرقمي حجر الأساس لتحقيق هذه الرؤية.

تطمح دولة قطر إلى ترسيخ مكانتها كمركز **أعمال محوري ومركز إقليمي** للاقتصاد الرقمي، ما يمكن الشركات المحلية والدولية **من خدمة الأسواق العالمية** مع توفير بيئة تمكّن المبتكرين من **تطوير الحلول الرقمية المتقدمة واختبارها وتوسيع نطاقها**. ويرتكز هذا الطموح على البنية التحتية المادية والرقمية ذات المستوى العالمي، ويعكس التزامًا وطنيًا بدفع مستويات متقدمة من ا تبني التكنولوجيا الرقمية على مستوى جميع قطاعات الاقتصاد والمجتمع. وعليه، تسعى دولة قطر إلى الاستفادة من التكنولوجيا كمحرك للابتكار والقدرة التنافسية والنمو المستدام، ما يعزز دورها كدولة رائدة في الاقتصاد الرقمي الإقليمي والعالمي.

تتولى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (الوزارة) قيادة جهود التحول الرقمي في الدولة، من خلال تعزيز الابتكار، ودعم الشركات الناشئة، وبناء منظومة رقمية ديناميكية وقوية. وترسّخ هذه السياسة، التي تستند إلى أفضل الممارسات الدولية، نهجًا متماسكًا ومنظمًا يمكّن جميع الجهات المعنية من المساهمة في تحقيق أهداف التحول الرقمي في دولة قطر. ومن خلال التعاون، والالتزام المشترك، تهدف دولة قطر إلى تأمين نمو رقمي مستدام، وتعزيز دورها في الاقتصاد الرقمي العالمي.

2.2 مزايا دولة قطر وقوتها الرقمية

على الصعيد العالمي، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الرقمي بمعدل يزيد عن ثلاثة أضعاف عن معدل النمو الاقتصاد الكلي، ليصل إلى 24 تريليون دولار – أو ما يعادل 21% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي - بحلول عام 2025. [6]كما تشير التقديرات إلى أن 40% من مهارات القوى العاملة ستتطلب إعادة تدريب لتلبية المتطلبات المتغرية للاقتصاد ، نتيجة التحول الأخضر،

[3] The State of Qatar, Qatar National Vision 2030, https://www.gco.gov.qa/en/state-of-qatar/qatar-national-vision-2030/our-story/

[4] The State of Qatar, Third National Development Strategy, https://www.npc.qa/en/planning/nds3/Pages/default.aspx

[5] The State of Qatar, Digital Agenda 2030, https://www.mcit.gov.qa/en/digital-agenda-2030/

[6]Digital Cooperation Organization, Digital Economy Trends 2025, p. 8, https://dco.org/wp-content/uploads/2024/12/Digital-Economy-Trends-2025.pdf

وتوسّع الوصول الرقمي، والتغيرات الديموغرافية،[7] ويعكس الشرق الأوسط هذا الزخم، إذ يُتوقع أن ينمو حجم الاقتصاد الرقمي في المنطقة بمعدل يزيد على أربعة أضعاف، ليصل إلى نحو 780 مليار دولار بحلول عام 2030.[8]

من المتوقع أن يشكل الاقتصاد الرقمي نسبة أكبر من الاقتصاد الوطني، ما يعزز قدرتها التنافسية العالمية ويُسهم في تكامل السوق. ومن أبرز **المحركات الرئيسية** التي تمكّن هذا النمو: **الشراكات الاستراتيجية** على المستويين الدولي والإقليمي، وتطوير برامج جديدة **للمهارات الرقمية، وتعزيز التعاون** بين دول المنطقة التي تخلق التكامل، وتزيد صادرات الخدمات الرقمية.

كما تُسهم **الاستثمارات الاستراتيجية** في ترسيخ ريادة دولة قطر في الاقتصاد الرقمي، حيث تلعب مبادرات مثل المدن الذكية (على سبيل المثال، لوسيل)، وابتكارات التقنية المالية، والحلول القائمة على الذكاء الاصطناعي أدوارًا جوهرية. وتهدف هذه الشراكات والبرامج والاستثمارات مجتمعة إلى زيادة **مساهمة القطاع الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال،** ودعم **أهداف الاستدامة الاقتصادية**. وتهدف دولة قطر إلى خلق بيئة أعمال تنافسية عالميًا تُحفّز وتدعم نمو الشركات، وتعزز الكفاءة، وتسرع وتيرة الابتكار، وتُوفر فرص عمل، وتُسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

وقد أحرزت دولة قطر تقدمًا كبيرًا في الاقتصاد الرقمي نحو تحقيق هذه الأهداف، كما يتضح من تحسن أدائها في المؤشرات والترتيبات العالمية، ومن الإنجازات الرئيسية التي تم تحقيقها على هذا الصعيد:

- المرتبة 49 في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2024، مما يجعلها ثالث أسرع دولة نموًا في مجال الابتكار على مستوى العالم[9].
- المرتبة 11 في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2024، حيث تُظهر أداءً متميزًا في مجالات مثل الأداء الاقتصادي، والكفاءة الحكومية، وكفاءة الأعمال.[10]
- المرتبة 53 عالميًا في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية لعام 2024، حيث انتقلت من المرتبة، ما يجعلها في المرتبة الخامسة على مستوى العالم من حيث التقدم المحرز.[11]
- المرتبة الثامنة عالميًا[12] في الركيزة الفرعية للسياسات الرقمية ضمن المؤشر الاقتصادي لجاهزية المستقبل لعام 2023، مما يسلط الضوء على التقدم الذي أحرزته في تنفيذ السياسات الرقمية المتقدمة.
- المرتبة الثانية عالميًا من حيث سرعة الإنترنت عبر الهواتف المحمولة، إذ تبلغ سرعة الإنترنت ما يقارب 511 ميجابت في الثانية، مع تغطية شاملة لشبكتي الجيل الخامس والألياف البصرية لجميع السكان.[13]

---

[7] World Economic Forum, The Future of Jobs Report 2025, https://www.weforum.org/publications/the-future-of-jobs-report-2025/

[8] UBS. Middle East: The next major digital frontier market within global tech, https://www.ubs.com/qa/en/wealth-management/insights/2023/middle-east-the-next-major-digital-frontier.html#:~:text=Based%20on%20data%20from%20World,4.1%25%20of%20the%20region's%20economy.

[9] WIPO, Global Innovation Index 2024 - GII 2024 results, https://www.wipo.int/web-publications/global-innovation-index-2024/en/gii-2024-results.html

[10] IMD, WCR-Rankings, https://www.imd.org/centers/wcc/world-competitiveness-center/rankings/world-competitiveness-ranking/rankings/wcr-rankings/#_ta

[11] United Nations, UN E-Government Knowledge Base 2024, https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Data-Center

[12] B. Lanvin, Future Readiness Economic Index - Digital Policies Are the Linchpin of Future Readiness, https://futurereadinessindex.com/pdfs/Global%20Future%20Readiness%20FREI%20Report%20Descartes%20Institute%202023.pdf

[13] Ookla, Speedtest Global Index — August 2025, https://www.speedtest.net/global-index

- مصنفة ضمن الأفضل عالميًا في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات.

2.3 تطلعات السياسة

لتحقيق أقصى إمكاناتها في الاقتصاد الرقمي ومواصلة هذا الزخم التنموي، ستستمر دولة قطر في بذل جهودها لتذليل العقبات التي تواجه نموها وتطورها، وتعزيز الابتكار والتنافسية. وتشمل هذه العناصر ما يلي:

- **النطاق:** توسيع نطاق وصول الشركات القطرية إلى ما يتجاوز الأسواق المحلية والإقليمية بهدف تعزيز القدرة على التوسع.
- **تجنب المخاطر**: تعزيز ثقافة راسخة لريادة الأعمال والابتكار، حيث تُعد التجربة والمخاطرة المحسوبة من محركات النمو الأساسية.
- **التمويل:** تعزيز تطوير منظومة تمويل ناضجة تدعم الاستثمار في المراحل المبكرة والمؤسسات الراسخة، من خلال توسيع نطاق الوصول إلى رأس المال وتعزيز شبكة المستثمرين المحترفين وخدمات الدعم في دولة قطر.
- **الدخول إلى الأسواق:** تعزيز سهولة دخول الشركات الناشئة والرقمية إلى الأسواق، وتذليل العقبات التنظيمية أمامها للوصول إلى السوق القطري وتحقيق النمو فيه.
- **جمود الوضع الراهن:** تعزيز ثقافة التحول المستمر والتغيير الاستباقي، وتعزيز المرونة التنظيمية والجاهزية لتبني التكنولوجيا التحويلية.
- **المواهب:** تطوير مجموعة المواهب الرقمية من خلال تذليل العقبات التي تحد من استقطاب المواهب الرقمية ذات المهارات العالية واستبقائها.

تهدف هذه السياسة إلى تذليل عقبات النمو المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى اغتنام الفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي المتنامي. كما ترسم هذه السياسة الأهداف والتدخلات ذات الأولوية التي تسعى إلى تحقيقها، وتشمل ما يلي:

- تعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد
- تعزيز الروابط المعرفية الفعالة بين المؤسسات البحثية والقطاعات
- توسيع نطاق الاستفادة التجارية من التكنولوجيا الناشئة
- صقل المهارات واستقطاب أفضل المواهب والكفاءات الرقمية
- استخدام التكنولوجيا المالية المتقدمة
- تعزيز مجالات الميزة التنافسية

3. المبادئ التوجيهية

تستند سياسة الاقتصاد الرقمي إلى **المبادئ التوجيهية** التالية التي تهدف إلى معالجة التحديات الحالية وتمكين فرص النمو في الاقتصاد الرقمي:

3.1. **الريادة العالمية:** الالتزام بترسيخ دولة قطر كدولة رائدة عالميًا في مجال التحول نحو الاقتصاد الرقمي، وتقديم مخرجات عالمية المستوى في كل من القطاعين العام والخاص.

3.2. **توضيح التطلعات:** ضمان توضيح أهداف سياسة الاقتصاد الرقمي ونطاقها بشكل متسق على المستويين المحلي والدولي.

3.3. **التركيز على عناصر التمكين الأساسية:** إعطاء الأولوية للاستثمار في عناصر التمكين الأساسية للاقتصاد الرقمي، كالاتصالات، والمهارات، والابتكار، والتنظيم، والثقة الرقمية، لضمان نمو مستدام وشامل.

3.4. **التوافق الاستراتيجي:** مواءمة السياسة مع الاستراتيجيات الوطنية القائمة والمخطط لها، بما يضمن الاتساق بين الرؤية طويلة المدى والتنفيذ على المدى القصير.

3.5. **السياسة كإطار توجيهي:** بحيث تكون السياسة نقطة مرجعية واضحة ومركزية للجهات المعنية، مثل الحكومة، والقطاعات، والمجتمع حول أهداف وتوجهات الاقتصاد الرقمي في دولة قطر.

3.6. **المفاضلات المتوازنة:** الإقرار بالمفاضلات بين التحول الرقمي السريع والشمول الاجتماعي وإدارتها، ما يضمن استفادة جميع المقيمين ومواكبة التغييرات التكنولوجية.

3.7. **الرؤية طويلة المدى:** وضع رؤية مستقبلية للاقتصاد الرقمي تُكمل وتُوجه الاستراتيجيات والمبادرات قصيرة المدى والموجهة نحو التنفيذ.

3.8. **الاستناد إلى قيم دولة قطر:** ترسيخ سياسة الاقتصاد الرقمي بما ينسجم مع الهوية الثقافية الفريدة لدولة قطر، وإطارها الدستوري، وتطلعاتها الوطنية طويلة المدى، وذلك بالاستفادة من نقاط قوتها وفرصها المميزة.

3.9. **التركيز على المستقبل:** استباق التوجهات والتكنولوجيا الناشئة والتحولات العالمية لضمان بقاء دولة قطر قادرة على التكيف والتنافس والصمود في ظل المشهد الرقمي المتطور.

4. الأهداف الاستراتيجية للسياسة

تدعم سياسة الاقتصاد الرقمي تحقيق رؤية الأجندة الرقمية 2030 **لمواكبة التقدم الرقمي بما يسهم في تعزيز القدرة التنافسية لدولة قطر وازدهارها،** وتُحدّد في السياسة الآليات التي ستعتمد عليها الدولة في **بناء اقتصاد رقمي متقدم** قائم على **قرارات استثمار رقمية مبنية على القيمة، وبيئة أعمال جاذبة وفعالة، ومجتمع ممكن رقميًا.**

تهدف السياسة إلى دعم هذه الرؤية من خلال تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

4.1 الحوكمة والتشريعات: تهيئة **بيئة من التشريعات** والسياسات الواضحة والمرنة والتمكينية، بما يسهم في التنسيق بين الجهات المعنية وتسريع وتيرة تبني التكنولوجيا المتطورة والناشئة على حدٍ سواء، مع تحقيق التوازن بين الابتكار ونظام محكم للحوكمة.

4.2 4.2الابتكار ومنظومات التكنولوجيا الناشئة: تعزيز **بيئة ابتكار** فعالة وداعمة، تُسهم في تهيئة المجال لتمكين الأعمال ذات الأثر الواسع والنمو السريع، وتدعم جهود التبنّي الاستراتيجي **للتكنولوجيا الناشئة،** وتُسهم في معالجة تحديات الابتكار الوطنية.

4.3 المهارات والمواهب والكفاءات الرقمية: معالجة **الفجوات** الجوهرية **في المهارات الرقمية،** بما يُمكّن دولة قطر من أن تصبح مركزًا عالميًا لأفضل المواهب والكفاءات في مجال التكنولوجيا. ويتم ذلك من خلال استقطاب قاعدة مستدامة من المهارات في مجالات التكنولوجيا المتقدمة، واستبقائها، وتعزيز قدراتها في تخصصات متعددة مثل: علوم البيانات، والأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، وغيرها.

4.4 البنية التحتية الرقمية: دعم **البنية التحتية الرقمية** الرائدة عالميًا في دولة قطر، من خلال مواصلة وتطوير استثمارات الدولة في خدمات الإنترنت فائق السرعة، والحوسبة السحابية، وأنظمة البيانات الآمنة، سعيًا إلى إنشاء منظومة رقمية متكاملة وقابلة للتشغيل البيني.

4.5 المرافق الخدمية الرقمية: تطوير ودعم منصات تأسيسية عامة وتجارية فعّالة تتيح **مرافق خدمية رقمية** آمنة، وشاملة، وقابلة للتشغيل البيني، بما يدعم النمو المستدام والابتكار على مستوى الاقتصاد الرقمي لدولة قطر.

4.6 نماذج الأعمال الرقمية: تحفيز **نماذج الأعمال** الجديدة وتعزيزها، بما يسهم في دمج الحلول الرقمية التحوّلية ضمن سلسلة القيمة، ويعزز القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية.

4.7 القطاع الرقمي: ترسيخ مكانة **القطاع الرقمي** في دولة قطر بصفته قطاعًا رائدًا عالميًا في مجال الابتكار، من خلال تهيئة منظومة ديناميكية تُوفّر فرص عمل عالية القيمة، وتدعم نمو الشركات والمؤسسات عالية الأداء، وتستقطب رواد الابتكار الرقمي من مختلف أنحاء العالم.

4.8 القطاعات الرقمية: تسريع وتيرة **التحول الرقمي** الشامل، **ودمج** التكنولوجيا الرقمية على مستوى جميع القطاعات، بهدف تعزيز توليد القيمة، والقدرة التنافسية، وتحسين الكفاءة على مستوى جميع القطاعات في الاقتصاد.

وفي سبيل تحقيق الأهداف الاستراتيجية الموضّحة أعلاه، ستتبوّأ دولة قطر مكانة راسخة تُمكّنها من تحقيق رؤيتها طويلة المدى، والمتمثّلة في أن تصبح دولة رائدة عالميًا في مجال الاقتصاد الرقمي.

5. إطار سياسة الاقتصاد الرقمي

تعتمد سياسة الاقتصاد الرقمي على إطار عمل قائم على المهام، يضمن معالجة جميع مكونات الاقتصاد الرقمي بشكل شامل. وتركّز السياسة على **محركات الاقتصاد الرقمي والقطاعات ذات الأولوية**، وتحدّد مهام تصف الرؤية المستقبلية لدولة قطر لتحقيق التقدم المنشود وبلوغ الأهداف الوطنية. وتعمل هذه المكونات ضمن مستويات تفاعلية متكاملة في صميم الاقتصاد، كما هو موضح في الشكل (1).

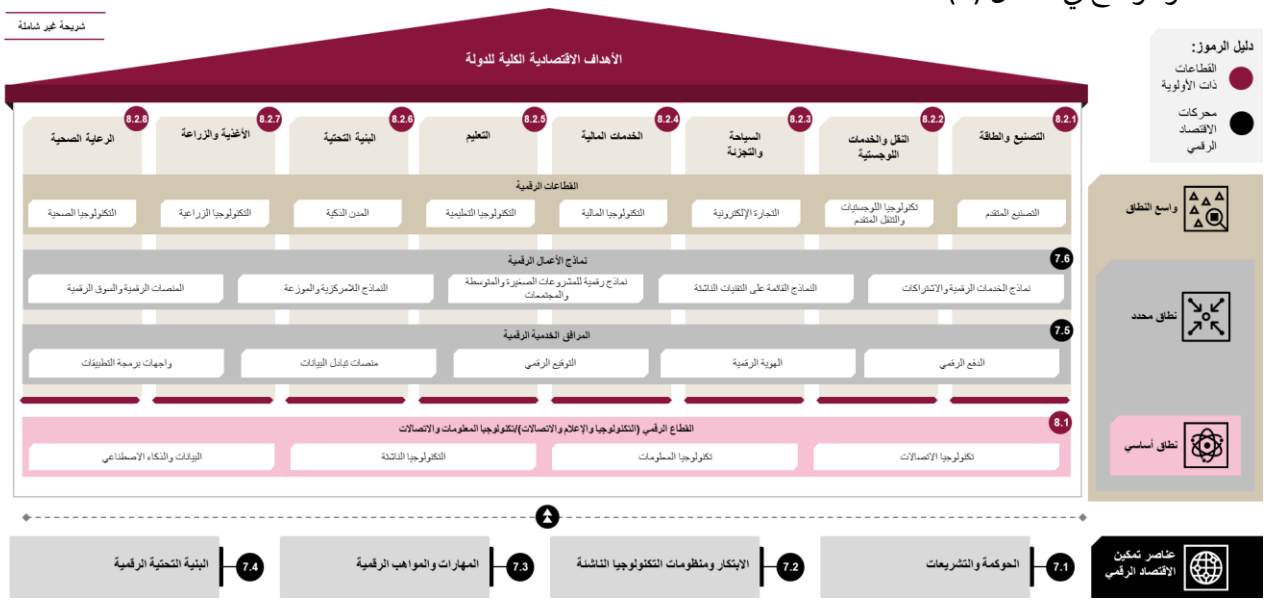

الشكل رقم 1: هيكل عناصر التمكين الرقمية والقطاعات ذات الأولوية في إطار الاقتصاد الرقمي

سيتم توضيح مستويات إطار السياسات أدناه لفهم الشكل رقم 1 بشكل أفضل:

القطاعات ذات الأولوية للنمو والرقمنة

1. **القطاع الرقمي (النطاق الأساسي)** - يضم مجالات التكنولوجيا والإعلام والاتصالات. وتعتبر هذه المجالات جوهر الاقتصاد الرقمي، وفقًا لتعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتشكل البنية التحتية والقطاعات الأساسية التي تقوم عليها كافة المستويات الأخرى.

2. **القطاعات الرقمية (النطاق الواسع)** – القطاعات الاقتصادية التقليدية التي تشهد تحولاً جذريًا بفضل تبني التكنولوجيا الرقمية. يوضح هذا المستوى كيف يتغلغل التحول الرقمي في الاقتصاد الأوسع نطاقًا، ما يعزز الإنتاجية ويرفع الكفاءة ويستحدث أشكالاً جديدة للنمو.

محركات الاقتصاد الرقمي

3. **المرافق الخدمية الرقمية (نطاق محدد)** - الخدمات الجوهرية التي تيسر المعاملات الرقمية وقابلية التشغيل البيني، وبناء الثقة – مثل الهوية الرقمية، والمدفوعات الرقمية، ومنصات تبادل البيانات. وتصنف هذه المرافق ضمن "النطاق المحدد" للاقتصاد الرقمي، إذ ترتكز مباشرة على أسس الاقتصاد، وتعمل كبنية تحتية مشتركة للنشاط الاقتصادي الأوسع.

4. **نماذج الأعمال الرقمية (نطاق محدد)** - التحول في أساليب عمل الشركات والمؤسسات وإيجاد وتقديم القيمة ضمن الاقتصاد الرقمي. وتوضح هذه النماذج كيف يسهم الابتكار في إعادة صياغة التجارة والصناعة على أرض الواقع.

5. **عناصر تمكين سياسة الاقتصاد الرقمي** - العناصر الأساسية التي تمكّن الاقتصاد الرقمي من العمل والتوسع وتحقيق نمو مستدام وتشمل هذه العناصر ما يلي:
   - **الحوكمة والتشريعات** - ضمان الوضوح والاستقرار والثقة في القواعد التي تحكم الاقتصاد الرقمي.
   - **منظومات الابتكار والتكنولوجيا الناشئة** - تعزيز البحث وريادة الأعمال والتعاون لدفع الابتكار الرقمي المستمر.
   - **المهارات والمواهب الرقمية** - تنمية رأس المال البشري اللازم لقيادة التحول الرقمي واستدامته.
   - **البنية التحتية الرقمية** - ضمان بنية تحتية مرنة وآمنة ومتقدمة لدعم الخدمات الرقمية والنمو.

تتداخل هذه المستويات لتشكيل إطار عمل شامل لتنفيذ سياسة الاقتصاد الرقمي في دولة قطر. ويوضح الرسم البياني كيفية تطور التكنولوجيا الأساسية لتصبح مرافق خدمية، ثم تتحول إلى نماذج أعمال، وصولاً إلى إحداث تحول شامل على مستوى القطاعات، وكل ذلك مدعوم بالظروف التمكينية ومسترشد بالأهداف الاقتصادية الكلية للدولة.

6. نطاق السياسة وآلية تنفيذها

تسري أحكام هذه السياسة على الجهات التالية:

- **الجهات الحكومية** التي لها تأثير على الاقتصاد الرقمي أو من المتوقع أن تتفاعل معه.
- **الهيئات التنظيمية** خلال تنفيذ مهامها المتعلقة بالاقتصاد الرقمي.
- **مؤسسات القطاع العام** المسؤولة عن مبادرات التحول الرقمي.
- **المؤسسات الخاصة** التي تمارس أعمالها وأنشطتها ضمن نطاق الاقتصاد الرقمي، وتشمل الشركات العالمية، والشركات الناشئة، والمنشآت الصغيرة، والمتوسطة.
- **المؤسسات البحثية والجامعات** التي تشارك في عملية الابتكار الرقمي، وتنمية قدرات ومهارات القوى العاملة، وتحقيق التقدم التكنولوجي.
- **المستثمرون والجهات المعنية الدولية** التي تستثمر وتسهم في الاقتصاد الرقمي.
- **الأفراد والمجتمعات** التي تتفاعل مع المنصات والخدمات الرقمية.

توضح الأجزاء المتبقية من هذه السياسة أهداف السياسات الحكومية الفردية، والتدخلات السياسية ذات الأولوية التي تعتزم الوزارة والجهات الأخرى اتخاذها لدعم تطوير مختلف محركات الاقتصاد الرقمي والقطاعات ذات الأولوية، كما هو موضح في الرسم البياني رقم (1). وقد صُنِّفت هذه الأهداف والتدخلات ضمن ثلاثة أدوار رئيسية تؤديها الوزارة، على النحو التالي:

- **التنفيذ:** اضطلاع الوزارة بمسؤولية قيادة المبادرة وإدارتها بكفاءة.
- **التحفيز:** تشجيع الجهات الفاعلة الأخرى على نحو استباقي ودعم جهودها للتكاتف والعمل المشترك نحو تحقيق الهدف المنشود.
- **الدعم:** اعتماد نهج تفاعلي في دعم الجهات الفاعلة لتحقيق الهدف المنشود.

تشكل هذه التدخلات السياسية ذات الأولوية الإطار العام الذي تعمل ضمنه الوزارة وشركاؤها، إذ تحدد بوضوح آليات التنفيذ والمبادئ التوجيهية التي توجه مسار العمل.

تُحدّد هذه السياسة كذلك الجهات الحكومية والقطاعات المشاركة في تحقيق الرؤية الواردة في هذه الوثيقة.

7. عناصر تمكين سياسة الاقتصاد الرقمي

يعتمد نجاح أي اقتصاد رقمي على محركات أساسية تدعم قدرته التنافسية. وتعمل هذه العناصر الأساسية مجتمعة على تعزيز بيئة مواتية لازدهار الأعمال الرقمية والابتكار، وتشكل الركيزة التي تمكّن الشركات من الابتكار والتوسع والمنافسة على الصعيدين المحلي والعالمي. ومن خلال الاستثمار الاستراتيجي في عناصر التمكين الرئيسية، ستقوم دولة قطر بتمكين المؤسسات، ورعاية المواهب، وإنشاء مسارات مستدامة لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والتقدم التكنولوجي.

يستعرض الفصل التالي عناصر تمكين الاقتصاد الرقمي — كما هو موضح في الرسم البياني رقم (1) — بالإضافة إلى مؤشرات النجاح، والخطوات التي ستتخذها حكومة دولة قطر لإحداث التغيير:

7.1 الحوكمة والتشريعات

7.1.1 المهمة:

يُصنف الاقتصاد القطري عالميًا كاقتصاد رقمي رائد يتميز ببيئة داعمة ومحفزة للأعمال، ولوائح تنظيمية مرنة وواضحة، وإطار تشريعي ديناميكي. ويوفر ذلك بيئة فعالة تمكن الشركات من الابتكار، وتوسيع نطاق أعمالها وتطويرها بسرعة، والاستفادة التجارية من التكنولوجيا الرقمية الناشئة وتصديرها.

تدرك دولة قطر أن البيئة التنظيمية الحالية المرتبطة بالاقتصاد الرقمي تشمل جهات متعددة، ولم تُحدد بعد جهة إشرافية مركزية واضحة. وعبر تعزيز التنسيق من خلال أطر حكومية وتشريعية واضحة، يمكن للجهات المعنية بمنظومة الاقتصاد الرقمي ضمان اتساق أهدافها لتحقيق التحول الرقمي على المستوى الوطني. كما يمكن تطبيق لوائح مرنة تراعي احتياجات بيئة الابتكار، مع توفير ضمانات قوية لحماية خصوصية البيانات وحقوق المستهلك.

7.1.2 أهداف السياسة:

7.1.2.1 **تعزيز التعاون والتنسيق:** تعزز دولة قطر التفكير المشترك وتنسيقه بين مختلف الجهات الحكومية، وتوضح الأدوار والمسؤوليات المؤسسية، وتبني شراكات استراتيجية مع قادة القطاع والجهات المعنية بالشؤون المجتمعية، بهدف إثراء ودعم عمليات صنع السياسات الفعالة، وتعزيز الابتكار، ودعم تنفيذ مبادرات الاقتصاد الرقمي بفعالية.

7.1.2.2 **البيئة التنظيمية المحفزة للابتكار:** تحافظ دولة قطر على بيئة تنظيمية مرنة وشفافة ومحفزة للأعمال والابتكار، وتدعم نمو الشركات، وتقلل العوائق أمام الدخول إلى الأسواق، وتسرّع تبني التكنولوجيا، وتشجع الاستثمار، وتضمن حقوق المستهلك وخصوصية البيانات.

7.1.2.3 **البيئات التجريبية التنظيمية الفعَّالة والمحفزة على الابتكار:** تتيح دولة قطر بيئات تنظيمية تجريبية ضمن القطاعات الاستراتيجية، بما يسمح بإجراء تجارب آمنة وخاضعة للرقابة، ويُسرّع وتيرة الابتكار والاستفادة التجارية من التكنولوجيا الناشئة.

7.1.3 المبادرات السياسية ذات الأولوية:

7.1.3.1. **التنفيذ:** ضمان إعداد منسق للسياسات من خلال تعزيز آليات تبادل المعلومات وتحقيق التوافق الاستراتيجي الفعّال، عبر إشراك الجهات الحكومية الرئيسية، وخبراء القطاع، والجهات المعنية بالشؤون المجتمعية. سيسهم ذلك مجتمعًا في تعزيز مرونة صنع السياسات وسرعة الاستجابة.

7.1.3.2. **التحفيز:** وضع نهج تنظيمي قائم على الأدلة، استباقي ومرن، وذلك لتمكين التقييم المنهجي ومراجعة وتطوير اللوائح والسياسات والأطر التي يقوم عليها الاقتصاد الرقمي، بما في ذلك مجالات مثل الملكية الفكرية، والمشتريات، وتمكين الأعمال، والتكنولوجيا الناشئة.

7.1.3.3. **الدعم:** تحفيز القطاع بفعالية على الابتكار من خلال توسيع نطاق البيئات التجريبية التنظيمية والابتكارية وتيسير سُبُل النفاذ إليها ضمن قطاعات التكنولوجيا ذات الأولوية، وتقديم توجيهات واضحة تُيسِّر إجراء التجارب، وتدعم التعلم، وتُسرّع الاستفادة التجارية من التكنولوجيا.

7.2 منظومات الابتكار والتكنولوجيا الناشئة

7.2.1 المهمة:

تتميّز دولة قطر بمنظومة ابتكار حيوية تُعزّز الأعمال من خلال الدعم الاستراتيجي والتعاون، حيث تم تمكين فرص الابتكار ومعالجة التحديات المحلية من خلال ثقافة تشجّع على إجراء الابحاث، وطرح أفكار جريئة، وتبنّي التكنولوجيا الناشئة.

أحرزت دولة قطر تقدمًا كبيرًا في تطوير منظومة الابتكار الخاصة بها، من خلال إنشاء العديد من مراكز الابتكار والأبحاث؛ ما يُسهم في تعزيز مكانتها في منظومة الابتكار الإقليمية. وعلى الرغم من هذا التقدم الكبير، فإنها تدرك أن ضعف الكفاءة وتشتيت الجهود قد قلل من قدرتها على مواكبة مستويات الاستثمار في هذا المجال لدى الدول ذات الاقتصادات المتقدمة على المستويين الإقليمي والدولي[14].

ويعتمد نجاح منظومة الابتكار على تعزيز التعاون، المتمثل في تعزيز الروابط بين البحث والصناعة، وتقديم الدعم الاستراتيجي لقطاع الأعمال، وذلك بالاستناد إلى بيئة تمويل ناضجة توسّع فرص الوصول إلى رأس المال والإرشاد.

تلتزم دولة قطر بتعزيز منظومة الابتكار لديها، ما يتيح للأعمال المُمَكَّنة تحقيق الازدهار محليًا وعالميًا. كما يُسهم التركيز على الابتكار – باعتباره حجر الأساس – في ترسيخ ريادة دولة قطر عالميًا ودفع عجلة التقدم التكنولوجي بشكل مستمر.

7.2.2 أهداف السياسة:

7.2.2.1. **بيئة ابتكار فعالة وتعاونية:** تدعم دولة قطر تهيئة بيئة ابتكار تُعزّز التعاون والشراكات بين الحكومة والقطاعات المختلفة. والمبتكرين، والشركات الناشئة، والمعاهد البحثية، والأوساط الأكاديمية. تساهم هذه

[14] World Bank, "Research and development expenditure (% of GDP) | Data," data.worldbank.org. https://data.worldbank.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS?most_recent_value_desc=true

البيئة في إيجاد حلول للتحديات التي تواجه الابتكار على المستوى الوطني، وتضمن تحويل مخرجات البحث والتطوير إلى قيمة عملية، وتدعيم نمو التكنولوجيا الناشئة والاقتصاد الرقمي على نطاقه الأوسع.

7.2.2.2. **تعزيز النمو من خلال الشركات عالية القيمة:** تحفز دولة قطر نمو الشركات عالية القيمة، لا سيما تلك الرائدة في ميدان الابتكار في القطاعات ذات الأولوية، من خلال تقديم الحوافز والدعم اللازمين؛ وبالتالي إنشاء منظومة قوية يتم فيها طرح الابتكار تجاريًا وتبني التكنولوجيا على نطاق واسع.

7.2.2.3. **التنافسية الرقمية على المستويين الإقليمي والعالمي:** تحتضن قطر ثقافة تُشجع الابتكار، والمخاطرة، والنمو، وتولي اهتمامًا للإخفاقات بنفس القدر الذي توليه للنجاحات التي حققتها، وتستفيد من الخبرة المتعمقة لدى الجهات الفاعلة في مجال الابتكار على مستوى التمويل، والبحث، وريادة الأعمال؛ ما يجعل مختلف القطاعات في البلاد قادرة على المنافسة عالميًا في العصر الرقمي.

7.2.3 المبادرات السياسية ذات الأولوية:

7.2.3.1. **التحفيز:** توسيع دور مراكز الابتكار الرقمي والأنشطة الحاضنة المرتبطة بها في تعزيز ثقافة البحث والابتكار، وتسريع تبني التكنولوجيا الناشئة والريادة الأوسع نطاقًا في الحلول الرقمية.

7.2.3.2. **التحفيز:** دراسة أطر واتفاقيات التجارة الرقمية العابرة للحدود بهدف تعزيز التعاون الدولي، بما يُسهم في تدفق البيانات بسلاسة وتشجيع التجارة الرقمية.

7.2.3.3. **الدعم:** تعزيز السُبل أمام شركات التكنولوجيا المحلية للظهور والتوسع بشكل فعال؛ من خلال تسهيل الوصول إلى الأسواق، وتوفير مصادر التمويل المتنوعة، وتقديم الإرشاد اللازم، والخبرات الضرورية، وتعزيز الشراكات العالمية.

7.3 المهارات والمواهب والكفاءات الرقمية

7.3.1 المهمة:

تتمتع دولة قطر بمكانة ريادية على المستوى العالمي في مجال المواهب التكنولوجية، حيث تستقطب وتستبقي وترعى أفضل الخبراء في مجال التكنولوجيا الرقمية. وبفضل تعزيز وجود قوى عاملة مستدامة من أصحاب المواهب والمهارات، تزخر قطر ببيئة مواتية لازدهار الكفاءات المتقدمة، ما يدعم مكانتها كقوة رائدة في الاقتصاد الرقمي العالمي.

يتطلب تحقيق وترسيخ ميزة تنافسية في الساحة الرقمية العالمية اتباع نهج استراتيجي لتنمية المواهب الرقمية واستقطابها. وتُعد دولة قطر في موقع الصدارة عالميًا في مجال الخبرة الرقمية، من خلال اعتمادها نهجًا استباقيًا لسد الفجوات في المهارات الرقمية. وتجدر الإشارة إلى أن البيئة التي تستقطب وترعى أصحاب الكفاءات المتميزة لا تقوم بمعالجة الفجوات الحالية فحسب، بل تضمن أيضًا استدامة تدفّق المواهب في المستقبل. وسيُسهم الاستثمار المستمر في تطوير قدرات هذه الكفاءات في تعزيز مسيرة دولة قطر نحو تحقيق رؤيتها بأن تكون مركزًا رقميًا رائدًا.

7.3.2 أهداف السياسة:

7.3.2.1. **تطوير المهارات الرقمية:** تعزز دولة قطر تنمية المواهب الرقمية المحلية من خلال تطوير مهارات القوى العاملة، ومعالجة الفجوات الجوهرية في المهارات الرقمية، وتعزيز الجاهزية المؤسسية (بما في ذلك القدرات البشرية، والثقافية، والقيادية) وتهيئة بيئة أعمال جاذبة تسمح بازدهار الكفاءات في قطاع التكنولوجيا.

7.3.2.2. **استقطاب المواهب الرقمية:** تستقطب دولة قطر أبرز المواهب التقنية والعقول الريادية العالمية، بصفتها مركزًا إقليميًا يستقطب المواهب المتميزة عالميًا، التي تسهم في دعم أهدافها للتحول الرقمي والتنويع الاقتصادي.

7.3.2.3. **المجتمع الرقمي:** أسست قطر ثقافة التعلم مدى الحياة والشمول الرقمي على مستوى جميع مراحل الحياة؛ ما ساهم في تحفيز نمو المجتمع الرقمي القائم على المعرفة وضمان استفادة جميع المقيمين من التحول الرقمي في البلاد.

7.3.3 المبادرات السياسية ذات الأولوية:

7.3.3.1. **التنفيذ:** إنشاء مسارات تدريب للمهارات الرقمية مُصممة خصيصًا لتطوير قدرات المواهب الرقمية المحلية وضمان الاحتفاظ بأفضل المهنيين في قطاع التكنولوجيا على المدى الطويل، ومعالجة الفجوات الجوهرية في المواهب الرقمية.

7.3.3.2. **التنفيذ:** تنفيذ برامج لتعزيز آليات استقطاب وتوظيف أفضل المواهب العالمية في المجال الرقمي، من خلال توفير تأشيرات تنافسية وحوافز وعروض توظيف جذابة.

7.3.3.3. **التحفيز:** توسيع نطاق برامج تطوير المهارات الحالية للقطاع العام وتخصيصها لتناسب احتياجات القطاع ومجموعات الجهات المعنية الأخرى، من خلال العمل مع المؤسسات الأكاديمية المحلية والدولية. ولن تقتصر هذه البرامج على التدريب التقني، بل ستشمل بناء المهارات الشخصية اللازمة لتبني التكنولوجيات الناشئة وتوسيع نطاقها بشكل فعال.

7.4 البنية التحتية الرقمية

7.4.1 المهمة:

ستعمل دولة قطر على إنشاء واستدامة وتطوير بنية تحتية رقمية رائدة عالميًا، ترتكز على شبكات اتصال الجيل القادم، وشبكات اتصالات مرنة، ومراكز بيانات متقدمة، وأنظمة مادية آمنة؛ ما يعزز من سيادتها الرقمية ويوفر بشكل استباقي الأساس الضروري لبناء منظومة رقمية جذابة ومزدهرة وقابلة للتشغيل البيني الكامل.

في ظل المشهد التكنولوجي المتسارع، يُعد امتلاك بنية تحتية رقمية متقدمة عنصرًا أساسيًا للحفاظ على اقتصاد تنافسي عالمي. وستواصل الحكومة، بالاعتماد على البنية التحتية الرقمية والمادية الرائدة عالميًا في دولة قطر، الاستثمار في تميز البنية

التحتية التقنية (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر القدرة المتقدمة للحوسبة، والمنصات السحابية السيادية/الموثوقة، ومراكز البيانات المستدامة) لتمكين منظومة رقمية مبتكرة وقابلة للتشغيل البيني الكامل. ومن هذا المنطلق، ستعزز قطر مكانتها كدولة رائدة عالميًا في مجالي الاتصال الرقمي والبنية التحتية الرقمية، وتحفز في نفس الوقت الاستخدام واسع النطاق لهذه القدرات من قبل الباحثين، والقطاع الرقمي، والمجتمع.

7.4.2 أهداف السياسة:

7.4.2.1. **البنية التحتية الرقمية المتقدمة**: تواصل دولة قطر تطوير بنية تحتية رقمية متطورة ومرنة، تدعم نمو اقتصادها الرقمي وتساهم في تمكين الابتكار في جميع القطاعات.

7.4.2.2. **تبني التكنولوجيا الرقمية والتوعية بها:** يشهد تبنّي التكنولوجيا الرقمية انتشارًا واسعًا بين المواطنين في دولة قطر، في ظل دعم بنية تحتية رقمية راسخة تعطي الأولوية لإتاحة الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية بتكلفة مناسبة. وتستخدم الشركات والأفراد نطاقًا واسعًا من الخدمات الرقمية المتاحة، بينما يُعد التكامل الرقمي الذي حقّقه القطاع العام نموذجًا محفّزًا للابتكار في القطاع الخاص.

7.4.2.3. **التشغيل البيني للبنية التحتية الحكومية:** تحافظ دولة قطر على منظومة تبادل البيانات والتشغيل البيني الحكومي، والتي تُقدَّم من خلالها الخدمات العامة وتُبسَّط بواسطتها التعاملات بين الحكومة والشركات والمواطنين على حد سواء.

7.4.3 المبادرات السياسية ذات الأولوية:

7.4.3.1. **الدعم:** الاستثمار المستمر في البنية التحتية الرقمية المتطورة لمواكبة التحولات والمتطلبات المتزايدة للتكنولوجيات الناشئة، والأبحاث المتقدمة، والابتكار الرقمي على مستوى القطاعات.

7.4.3.2. **التنفيذ:** إنشاء منظومة حكومية رقمية قابلة للتشغيل البيني الكامل، تتيح تقديم الخدمات العامة وتدعم التميز التشغيلي الحكومي.

7.4.3.3. **التحفيز:** تشجيع الطلب على البنية التحتية الرقمية في قطر واستخدامها، من خلال رفع مستوى الوعي بالخدمات الرقمية المتاحة وإنشاء برامج/حوافز للقطاع الخاص والمؤسسات البحثية والشركات الدولية للاستفادة من قدرات البنية التحتية الوطنية في الابتكار والمرونة والنمو وتحسين الوصول إلى الأسواق.

7.5 المرافق الخدمية الرقمية

7.5.1 المهمة:

تحرص دولة قطر على تطوير مرافق خدمية رقمية فعّالة والحفاظ على استدامتها، من خلال منصات وخدمات رقمية وتطبيقات تركّز على المستخدم، بما يضمن التشغيل البيني بطريقة آمنة وشاملة وسلسة، ويُعزّز الابتكار والنمو المستمر في منظومة الاقتصاد الرقمي للدولة.

تعد المرافق الخدمية الرقمية الراسخة، المتمثلة في الهوية الرقمية، والمدفوعات الرقمية، والتوقيع الرقمي، وواجهات برمجة التطبيقات، ومنصات تبادل البيانات، وبوابات البيانات المفتوحة، ضرورية لقيادة التحول الرقمي. وتعمل هذه المرافق بمثابة مُمكنات بالغة الأهمية للاقتصاد الرقمي، حيث توفر الثقة، وقابلية التوسع، والتشغيل البيني اللازمين لاعتماد الحلول الرقمية عبر مختلف القطاعات.

يتطلب تحقيق الإمكانات الكاملة للمرافق الخدمية الرقمية في قطر، بما في ذلك الحلول التي تدعمها الدولة والحلول الخاصة، توسيع نطاق توافرها، وتعزيز تطورها، وزيادة اعتمادها في جميع القطاعات. ومن ثم، ستتمكن قطر من تهيئة بيئة تتيح للشركات والقطاع العام الابتكار بسرعة، وتقديم خدمات أكثر كفاءة، واغتنام الفرص الجديدة في الاقتصاد الرقمي.

7.5.2 أهداف السياسة:

7.5.2.1. **الثقة والمرافق الرقمية الخدمية المتقدمة:** تعمل قطر على تطوير وتقديم مجموعة شاملة من المرافق الخدمية الرقمية المتطورة التي تدعمها الدولة وتتميز بالموثوقة، وسهولة الوصول/الاستخدام، والشمول، وقابلية التشغيل البيني.

7.5.2.2. **اعتماد واسع النطاق:** تعتمد الصناعة والحكومة في قطر على المرافق الخدمية الرقمية في جميع قطاعات الاقتصاد لتعزيز رقمنة الشركات وتحسين تجربة العملاء.

7.5.2.3. **منظومة شاملة:** تستفيد قطر من سوق متنوعة للمرافق الخدمية الرقمية التجارية التي تكمل المنصات المدعومة من الدولة.

7.5.3 المبادرات السياسية ذات الأولوية:

7.5.3.1. **التحفيز:** تطوير وتحسين مستوى نضج المرافق الخدمية الرقمية المملوكة للدولة، لضمان تلبية احتياجات الحكومة والشركات والمجتمع.

7.5.3.2. **التحفيز:** تسريع وتيرة استخدام المرافق الخدمية الرقمية عبر مختلف قطاعات الاقتصاد، من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على استخدامها المتسق داخل الجهات الحكومية والجهات المملوكة للدولة، وفي الوقت ذاته تعزيز تبنيها داخل القطاع الخاص والمجتمع على نطاق أوسع، من خلال التوعية والحوافز وسهولة الاستخدام.

7.5.3.3. **الدعم:** تشجيع استحداث واستخدام المرافق الخدمية الرقمية التجارية الأساسية (على سبيل المثال، حلول الدفع، والمرافق السحابية، ومرافق خدمات الأعمال، وما إلى ذلك) من خلال جذب مقدمي الخدمات الدوليين الموثوقين لتوسيع نطاق الخدمات المقدمة إلى قطر؛ وبالتالي دعم المنظومة التكنولوجية القطرية الأوسع نطاقًا.

7.6 نماذج الأعمال الرقمية

7.6.1 المهمة:

تدعم دولة قطر نماذج الأعمال الرقمية المبتكرة من خلال تشجيع المؤسسات والشركات على تبنّي حلول رقمية تحوّلية، وتعزيز التنافسية، والقدرة على التكيّف، والمرونة في الأسواق المحلية والعالمية، ما يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز بيئة أعمال ديناميكية.

سيسهم إعادة ابتكار نماذج الأعمال التقليدية وتقديمها في صورة نماذج رقمية في تمكين الشركات العاملة في دولة قطر من تجاوز القيود المادية، والتوسع من خلال المنصات والخدمات والمنظومات التي يقوم عليها الاقتصاد الرقمي. كما سيُساهم تبني هذه النماذج في تعزّيز قدرة دولة قطر التنافسية في الأسواق الإقليمية والعالمية، وإنشاء أسواق جديدة للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة للمشاركة في تحقيق القيمة، واكتشاف فرص جديدة للنمو. ولا تقتصر هذه النماذج الرقمية الأصلية على تنويع الاقتصاد فحسب، بل تُعزز أيضًا مستوى مرونة الاقتصاد من خلال السماح للشركات بالحفاظ على مرونتها وقدرتها على الاستجابة لمتطلبات السوق المتغيرة والديناميكيات العالمية.

7.6.2 أهداف السياسة:

7.6.2.1. **المعيار الرقمي:** تعمل الشركات والمستهلكون القطريون ضمن بيئة تعتمد فيها نماذج الأعمال الرقمية كنموذج عمل سائد.

7.6.2.2. **نماذج الأعمال الفريدة:** تهيئ بيئة الأعمال في دولة قطر الظروف التي تدعم باستمرار نماذج الأعمال الرقمية الجديدة والتنافسية المعترف بها عالميًا وإقليميًا على حد سواء باعتبارها نماذج رائدة.

7.6.2.3. **النطاق والمرونة:** تستعين الشركات القطرية بالتكنولوجيا والحلول الجديدة ونماذج تحقيق القيمة لتعزيز المرونة وتحقيق التوسع السريع بما يتماشى مع ظروف السوق المتغيرة.

7.6.3 المبادرات السياسية ذات الأولوية:

7.6.3.1. **التنفيذ:** الاستمرار في تقديم الدعم المالي والحوافز للشركات المنخرطة في جهود التحول الرقمي، مع التركيز على دعم تبني نماذج الأعمال الرقمية ونموها.

7.6.3.2. **الدعم:** إصدار توجيهات جديدة وتصريحات دلالية لتشجيع الشركات المتقدمة والراسخة على المشاركة في تحديث نماذج الأعمال، من خلال الاستثمار في النماذج الرقمية الجديدة وتبنّيها.

7.6.3.3. **التنفيذ:** رفع كفاءة نماذج الأعمال الرقمية من خلال الاستمرار في تنفيذ برامج مسرّعات الأعمال عالية الأثر، بما يعزّز دمج العمليات والإجراءات في الاقتصاد الرقمي، ويوسّع نطاق القطاع ويزيد من مرونته.

8. القطاعات ذات الأولوية للنمو والرقمنة

تم تحديد عدد من القطاعات ذات الأولوية لتسريع وتيرة التحول الرقمي وتبنّي التكنولوجيا، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي الشامل وترسيخ مكانة دولة قطر كدولة رائدة عالميًا في مجال الابتكار الرقمي. وقد جرى اختيار هذه القطاعات استنادًا إلى إمكاناتها الاستراتيجية وأثرها التحويلي. ومن شأن تعزيز الرقمنة في هذه القطاعات أن يُسهم في رفع معدلات الإنتاجية، وتحسين تقديم الخدمات، وتعزيز القدرة التنافسية، وفتح آفاق جديدة للتنمية الاقتصادية المستدامة.

8.1 القطاع الرقمي (التكنولوجيا والإعلام والاتصالات)

8.1.1 المهمة:

ترسّخ دولة قطر قطاعها الرقمي كقطاع رائد عالميًا، يزخر بشركات رقمية ديناميكية وتنافسية، ووظائف عالية القيمة، ومؤسسات سريعة النمو. ويسهم ذلك في تسريع وتيرة رقمنة مختلف القطاعات الاقتصادية، ويُعزّز مكانة دولة قطر كدولة رائدة في المجال الرقمي.

من خلال تعزيز القطاع الرقمي ودعمه ليصبح أحد القطاعات الأساسية، يمكن لدولة قطر مواصلة بناء وتطوير منظومتها الرقمية، وإطلاق الإمكانات الكامنة لرفع معدلات الإنتاجية عبر مختلف القطاعات الاقتصادية. كما أن العمل المستمر على إقامة الشراكات في هذا القطاع، وتهيئة بيئة مواتية تتيح فرص عمل رقمية وتدعم مزاولة أنشطة رقمية عالية القيمة والحفاظ عليها، سيسهم في ترسيخ مكانة دولة قطر كدولة رائدة عالميًا في القطاع الرقمي.

8.1.2 أهداف السياسة:

8.1.2.1. **القيمة الرقمية:** يواصل القطاع الرقمي في دولة قطر نموّه وتطوّره، مع الارتقاء بسلسلة القيمة، من خلال التركيز على مجالات جديدة لتطوير منتجات وأدوات وحلول رقمية عالية القيمة، ضمن القطاعات الرقمية الرئيسية، مثل الإعلام الرقمي، والتكنولوجيا الناشئة، والقطاعات الإبداعية، والأمن السيبراني.

8.1.2.2. **الصادرات الرقمية:** تُصدِّر الشركات الرقمية القطرية، ذات القدرة التنافسية العالمية، معارفها وخدماتها على الصعيد الدولي، ما يحقق عائدات كبيرة من الصادرات الرقمية.

8.1.2.3. **مواطن القوة في القطاع:** تحظى دولة قطر بمكانة ريادية معترف بها عالميًا في القطاع الرقمي، حيث تستفيد من قوتها كمركز رئيسي للقطاعات ذات الأولوية، بما في ذلك التكنولوجيا المالية، والذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وتكنولوجيا المدن الذكية، ووسائل الإعلام الرقمية، مما يجذب الاستثمارات الدولية ويدفع عجلة الازدهار الاقتصادي.

8.1.3 المبادرات السياسية ذات الأولوية:

8.1.3.1. **التنفيذ:** مواصلة التعاون مع الجهات المعنية في القطاع لتحديد المزايا التنافسية لدولة قطر وتوضيحها في القطاعات الرقمية المستهدفة، إضافةً إلى تقييم نقاط القوة وتحديد مجالات التحسين.

8.1.3.2. **التنفيذ:** تنفيذ الوزارة لاستراتيجية إدارة الاقتصاد الرقمي بفاعلية، مع التركيز على الإجراءات ذات الأولوية التي تهدف إلى تعزيز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة الرقمية، وتطوير الشركات الناشئة الرقمية.

8.1.3.3. **الدعم:** دعم وتيسير الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الرقمي في دولة قطر بفعالية، وتعزيز فرص الاستثمار في المجالات الجديدة (العمليات الجديدة) والمجالات القائمة (الشراكات وعمليات الاستحواذ).

8.2 رقمنة القطاعات

8.2.1 المهمة:

تساهم دولة قطر في تحقيق القيمة، والقدرة التنافسية، والكفاءة من خلال الرقمنة الاستراتيجية للقطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، وتضمين التكنولوجيا الرقمية المتقدمة لتعزيز الإنتاجية والابتكار. ما يعزّز ريادتها في مجال التحول الرقمي، ويمكّن القطاعات الرئيسية من تحقيق النمو المستدام والتنافسية العالمية.

وبالتوازي مع تطوير قطاع رقمي متقدم بحد ذاته، ينبغي لدولة قطر أن تُولي اهتمامًا خاصًا بالتحول الرقمي ضمن اقتصادها الأوسع. إذ يمكن أن يُسهم دمج التكنولوجيا الرقمية المتقدمة في تحفيز النمو عبر القطاعات الاقتصادية غير الهيدروكربونية على نطاق واسع، لاسيما في ظل الطبيعة المتسارعة للتكنولوجيا الجديدة والناشئة.

تُحدّد هذه السياسة ثمانية قطاعات من شأن تعزيز جهود الرقمنة فيها أن يسهم في دعم الأهداف الوطنية، وتشمل هذه القطاعات ما يلي:

1. الطاقة والتصنيع
2. النقل والخدمات اللوجستية
3. السياحة والتجزئة
4. الخدمات المالية
5. البنية التحتية
6. التعليم
7. الأغذية والزراعة
8. الرعاية الصحية

8.2.2 أهداف السياسة الشاملة للقطاعات:

- **تبني التكنولوجيا الرقمية المتقدمة**: عملت قطر على دمج التكنولوجيا الرقمية في مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك التكنولوجيا الناشئة، التي تُعد أساسًا لاقتصاد يتّسم بالمرونة وسرعة الاستجابة. تسترشد جهود الرقمنة بالأولويات الوطنية والخاصة بقطاعات محددة، ما يساهم في سد الفجوات وتحقيق أهداف القطاع.
- **تعزيز الإنتاجية عن طريق الرقمنة:** تعمل القطاعات ذات الأولوية في دولة قطر على تعزيز إنتاجيتها من خلال رقمنة سلاسل القيمة الخاصة بها بكفاءة وفاعلية، مستفيدة من التكنولوجيا لتحقيق مكاسب مستدامة في الإنتاجية بشكل استباقي.
- **تعزيز القدرة التنافسية دوليًا:** تتميز الشركات القطرية الرائدة في مختلف القطاعات الاقتصادية بقدراتها التنافسية العالمية، إذ تتبع نهجًا راسخًا في الابتكار الرقمي، وتبنّي التكنولوجيا، والقدرة على التكيّف، وتعزيز الديناميكية.

8.2.3 الطاقة والتصنيع

ينطوي دمج الحلول الرقمية في قطاعَي الطاقة والتصنيع على إمكانات هائلة لزيادة كفاءة دولة قطر وقدرتها الإنتاجية، وذلك نظرًا للدور الكبير الذي تؤديه صادرات الطاقة في بنية الاقتصاد. ولن يُسهم استخدام التكنولوجيا الجديدة في إنشاء نظام طاقة ديناميكي في استحداث وظائف تتطلب مهارات عالية وتعزيز العائدات من التصدير فحسب، بل سيمثّل أيضًا درعًا واقيًا من الصدمات الاقتصادية العالمية، مما يعزّز بدوره متانة الاقتصاد الوطني واستدامته.

8.2.3.1 المبادرات السياسية ذات الأولوية:

- **التحفيز:** تسريع وتيرة الأبحاث والتطوير، ونشر التكنولوجيا الرقمية وتطبيقات الرقمنة في قطاع الطاقة، من خلال تشجيع التعاون بين المُصنِّعين، وشركات التكنولوجيا، والمؤسسات الأكاديمية.
- **التنفيذ:** دراسة جدوى استحداث معايير وطنية واتباع أفضل الممارسات لحوكمة التكنولوجيا الناشئة واعتمادها في سلسلة التوريد وعمليات الإنتاج بقطاعي الطاقة والتصنيع.
- **الدعم:** تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز مبادرات البحث والتطوير التعاونية التي تعزز الاستفادة التجارية من التحول الرقمي، بما في ذلك توظيف تطبيقات مبتكرة مثل المحاكاة بالتوأم الرقمي، والتحليلات التنبؤية، والتعلّم الآلي، والذكاء الاصطناعي ضمن عمليات التصنيع.

8.2.4 قطاع النقل والخدمات اللوجستية

سيسهم النمو المتسارع في قطاع النقل والخدمات اللوجستية، الناتج عن دمج عمليات التحسين الرقمية، في ترسيخ مكانة دولة قطر كمركز عالمي رائد في الشحن والنقل والخدمات اللوجستية. وإلى جانب ذلك، ستُحدث الرقمنة

المستهدفة والمتزايدة أثرًا إيجابيًا في مختلف القطاعات الأخرى، حيث يؤدي تعزيز كفاءة عمليات الاستيراد والتصدير إلى تحسين الكفاءة من حيث التكلفة، ما يدعم البيئة الاقتصادية الوطنية بشكل أوسع.

كما أن تبنّي استراتيجية مستقبلية قائمة على الحلول الرقمية لمراقبة سلاسل التوريد بشكل استباقي، وتعزيز التنويع الاقتصادي، وجذب التجارة والاستثمار الدوليين، وتحسين حركة السلع والأفراد، سيُسهم في رفع القدرة التنافسية العالمية لدولة قطر في مجال الحلول اللوجستية المستدامة والفعالة من حيث التكلفة.

8.2.4.1 المبادرات السياسية ذات الأولوية:

- **التحفيز:** زيادة رقمنة أنظمة الشحن بهدف تطوير منظومة النقل والخدمات اللوجستية، من خلال توظيف التكنولوجيا التقليدية والناشئة لتمكين اتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات، وتحقيق الكفاءة التشغيلية.
- **التحفيز:** تشجيع إنشاء منصة رقمية للمتابعة تعتمد على التحليلات المتقدمة، لتتبع مؤشرات الأداء اللوجستي الآني، وتحديد فجوات الكفاءة، وتحسين تصنيف دولة قطر في مؤشرات الخدمات اللوجستية العالمية، وتعزيز مرونتها بطريقة استباقية.
- **الدعم:** تعزيز قطاع الخدمات اللوجستية في دولة قطر باعتباره شبكة شحن متعددة الوسائط، قادرة على المنافسة عالميًا ومُمكَّنة رقميًا، مما يعزّز تبنّي التكنولوجيا والتكامل السلس بين وسائل النقل البرّي والبحري والجوي، بما يدعم تحقيق التنوع الاقتصادي الأوسع والتنافسية التجارية على المستوى العالمي.

8.2.5 قطاع السياحة والتجزئة

يمكن تنفيذ خطة دولة قطر الشاملة لتحويل الدولة إلى إحدى الوجهات السياحية الرائدة عالميًا من خلال إجراء تحسينات قائمة على التكنولوجيا تعزز التنافسية الدولية، وتُسهم في تقديم تجارب سياحية متقدمة ومتميزة لزوار دولة قطر. ومن خلال الاستفادة من التكنولوجيا الناشئة، مثل أدوات التخصيص الشخصي المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، وتجارب الواقع المعزَّز والافتراضي الغامرة، ومنصات التجارة الإلكترونية المتقدمة، يمكن بناء منظومة تجارية مترابطة رقميًا تجذب فئات متنوعة من الزوار من مختلف أنحاء العالم وتحفز الاستثمار.

ومن خلال ذلك، تسعى الدولة إلى إنشاء منظومة سياحية وتجارية مرنة ومواكبة للتطورات المستقبلية، بما يعزز النمو الاقتصادي، ويوفّر تجارب رقمية عالمية من خلال تبنّي الأفكار المبتكرة.

8.2.5.1 المبادرات السياسية ذات الأولوية:

- **التحفيز:** ترويج تبني نهج "التكنولوجيا الرقمية في المقام الأول" في خدمات السياحة وتجارة التجزئة، مع النظر في تقديم حوافز للتجارب الرقمية والمنصات التشاركية بين الأقران، مثل التجارة الاجتماعية أو

مشاركة أماكن الإقامة، وذلك بهدف تنويع مصادر الدخل، وتعزيز القدرة على تحمّل تكاليف السفر، وتنشيط الاقتصاد المحلي.

- **الدعم:** تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتسهيل التعاون بين شركات التكنولوجيا، والشركات المتخصصة في تنظيم الرحلات السياحية والسفر، والجهات المعنية في قطاع التجزئة، بما يمكّن القطاع من تطوير تجارب سياحية متنوعة وتقديم منتجات مبتكرة، مما يعزّز مكانة دولة قطر كوجهة دولية رائدة.
- **التنفيذ:** دراسة برامج تطوير مهارات القوى العاملة التي تضمن تدريب المهنيين المتمرسين في مجال تجارة التجزئة، وتمكينهم من قيادة وتحفيز الابتكار، وجذبهم للعمل في قطاع السياحة، بما يضيف منظورًا قيّمًا لتطوير المنتجات الجديدة.

8.2.6 الخدمات المالية

لتحقيق الريادة العالمية في تقديم الخدمات المالية وجذب الاستثمارات الدولية، ينبغي على دولة قطر تهيئة بيئة مواتية لتطوير واعتماد الحلول المالية القائمة على التكنولوجيا. ومن خلال الدمج الاستراتيجي بين التكنولوجيا التقليدية والتكنولوجيا الناشئة — مثل الذكاء الاصطناعي، والبلوك تشين، والخدمات المصرفية المفتوحة — يمكن تعزيز الشمول المالي ورفع الكفاءة التشغيلية في القطاع المالي. وعلاوةً على ذلك، فإن الحفاظ على الريادة في الأنشطة المالية يتطلب الالتزام بأفضل الممارسات العالمية ضمن نظام رقمي يتسم بالتنافسية والديناميكية، وهو ما من شأنه أن يسهم في استقطاب الاستثمارات الدولية وتعزيز الاستقرار المالي للدولة.

8.2.6.1 المبادرات السياسية ذات الأولوية:

- **التحفيز:** تعزيز الشمولية المالية لتوسيع نطاق سبل النفاذ إلى حلول الدفع غير النقدي والخدمات المالية الرقمية لتمكين جميع المواطنين والمقيمين والشركات من المشاركة في الاقتصاد المالي الرقمي.
- **التنفيذ:** تمكين إنشاء خدمات مالية لامركزية من خلال تسهيل حلول التكنولوجيا الناشئة مثل البلوك تشين، مع تبني تدابير تنظيمية للحفاظ على الاستقرار المالي، وشفافية المعاملات والأمن.
- **الدعم:** تشجيع التعاون في مجالات البحث والتطوير بهدف تحقيق استفادة تجارية من الحلول التكنولوجية المتقدمة في مجالات تكنولوجيا التأمين، والتكنولوجيا التنظيمية، والتكنولوجيا الإشرافية، بما يسهم في دعم تقديم خدمات مالية قابلة للتوسع، وآمنة، ومعتمدة على البيانات. وتسهم هذه الحلول في تعزيز مستويات الامتثال، وإدارة المخاطر، والمرونة التشغيلية، بما يضمن تمكين دولة قطر من لعب دور محوري كمركز عالمي لدمج الحلول التكنولوجية الناشئة في القطاع المالي.

8.2.7 البنية التحتية

سيمكّن دمج التقنيات الرقمية في البنية التحتية العمرانية تمكين دولة قطر من النهوض بأجندة التنويع الاقتصادي مع الارتقاء بجودة الحياة من خلال تفعيل المدن الذكية وتسهيل أنماط الحياة الذكية. كما يمكن لدولة قطر، من

خلال استخدام الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وتحليلات البيانات المتقدمة، تحسين كفاءة استخدام الموارد في مجالات الطاقة، والتنقل، وإدارة النفايات. فضلاً عن تعزيز التخطيط الحضري، وتقديم الخدمات، وإنشاء مجتمعات تركز على المواطن وتواكب المتطلبات المستقبلية.

لن يساهم بناء بيئات عمرانية مترابطة ومرنة في دعم احتياجات المدن المتنامية بشكلٍ سريع في دولة قطر فحسب، بل من شأنها أن استقطاب الاستثمارات الدولية، وتسريع منظومات الابتكار، وتعزيز مكانة دولة قطر باعتبارها دولة رائدة عالميًا في تصميم المدن وإقامة بنية تحتية عمرانية عالية الجودة.

8.2.7.1 المبادرات السياسية ذات الأولوية:

- **التحفيز:** تسريع وتيرة نشر البنية التحتية لإنترنت الأشياء بهدف تعزيز قدرات المدن الذكية، من خلال دمج أنظمة النقل الذكية، وحلول إدارة الطاقة، وأدوات التخطيط العمراني المعتمدة على البيانات، بما يُسهم في تحسين الكفاءة، والاستدامة، وجودة الحياة، ويُعزّز مكانة المدن القطرية بوصفها مدنًا رائدة في القدرات العمرانية الذكية.
- **الدعم:** تمكين الإدارة العمرانية القائمة على البيانات من خلال اعتماد السياسات التي تُيسّر جمع البيانات الآنية، ومعالجتها، وتوظيفها، بما يُسهم في تحسين تقديم الخدمات العامة مثل إدارة النفايات، وانسيابية حركة المرور، وأنظمة الاستجابة للطوارئ.
- **الدعم:** دراسة واعتماد الأنظمة الموفّرة للطاقة، بما في ذلك الشبكات الذكية وحلول إدارة الطاقة المدعومة بالتكنولوجيا، بهدف تمكين استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وتيسير التداول اللامركزي للطاقة، وضمان الامتثال لمعايير الاستدامة.

8.2.8 التعليم

يمكن بناء نظام تعليمي متقدم من خلال تبنّي التحول الرقمي، يعزّز الإبداع والابتكار، ويراعي الالتزام بالمعايير الدولية،. ويمكن تزويد الأجيال القادمة بالمعرفة والمهارات اللازمة للنجاح في مختلف مراحل الحياة — بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل، مع الاعتراف بأهمية التعليم الرقمي كجزء من منظومة متكاملة مدعومة بالبحث العلمي والابتكار.

8.2.8.1 المبادرات السياسية ذات الأولوية:

- **التحفيز:** النظر في سُبُل تحديث المناهج التعليمية من خلال دمج التكنولوجيا الناشئة، والموارد الرقمية، والأساليب التفاعلية، بما يُمكّن الطلاب من اكتساب المهارات المستقبلية.
- **التنفيذ:** تعزيز مواءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل، من خلال التقييم المستمر، ودمج القدرات البحثية المتقدمة، وبرامج الابتكار، والمهارات المرتبطة بالقطاعات الاقتصادية في المسارات

التعليمية.

- **الدعم:** توسيع نطاق فرص التعلم مدى الحياة والموارد التعليمية المفتوحة، من خلال الترويج لنماذج تعليمية مرنة، وتوفير بيئة مهنية داعمة للمعلمين تُسهِم في تطوير مهاراتهم، وتعزيز التعاون بين الجهات المعنية، وترسيخ ثقافة التطور المهني المستمر.

8.2.9 الأغذية والزراعة

يُسهم دمج التقنيات المتقدّمة في مجالي الزراعة وإنتاج الغذاء في دعم أهداف دولة قطر الرامية إلى تطوير قطاع زراعي فعّال يتمتع بالاكتفاء الذاتي، ويُلبي متطلبات الأمن الغذائي على نحو مستدام. ومن خلال تبنّي ودعم التكنولوجيا الناشئة، تسعى الدولة إلى إنشاء منظومة غذائية متكاملة ومتينة تُحقق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة. ويستهدف هذا التوجّه الحد من الاعتماد المفرط على الواردات، وتحفيز الابتكار المحلي، وتعزيز سوق تنافسية تسهم في ترسيخ مكانة دولة قطر كمركز إقليمي ريادي في مجال الزراعة الصحراوية واستثماراتها التكنولوجية.

8.2.9.1 المبادرات السياسية ذات الأولوية:

- **الدعم:** تعزيز الاستدامة في القطاع الزراعي من خلال نهج استباقي، والحد من الأثر البيئي، وتقليل الاهدار الغذائي، عبر توظيف التكنولوجيا الحديثة.
- **التحفيز:** الاستفادة من المبادرات القائمة في دولة قطر لتعزيز الاستثمار والتقدّم التكنولوجي في أساليب الزراعة الحديثة، مثل الزراعة الرأسية الداخلية، بما يدعم الاقتصاد الأساسي الأوسع.
- **التحفيز:** تعزيز الشراكات بين الوزارات، والجهات المملوكة للدولة، والهيئات الحكومية المستقلة، بهدف استحداث فرص استثمارية في مجال التكنولوجيا الزراعية، وإرساء بيئة أعمال زراعية تنافسية ورائدة على المستوى الدولي.[15]

8.2.10 الرعاية الصحية

سيؤدي تبني حلول التكنولوجيا الناشئة في قطاع الرعاية الصحية إلى بناء منظومة متطورة في دولة قطر، وتعزيز الطب الشخصي، ودعم الرعاية الوقائية، وتحقيق التميز السريري.

كما تُسهم تحليلات البيانات المتقدمة، والحوسبة السحابية، ونماذج الخدمات الرقمية المبتكرة في تحقيق النتائج الصحية المرجوّة لدولة قطر، مع خفض التكاليف التشغيلية، وزيادة فرص الوصول العادل إلى خدمات طبية عالية الجودة. علاوةً على ذلك، سيُعد ضمان التشغيل البيني للبيانات الصحية والتبادل الآمن لها بين مقدمي الخدمات

[15] Invest Qatar, "AGRITECH IN QATAR," Oct. 2024 .Available: https://www.invest.qa/storage/6129/Agritech-in-Qatar.pdf

عاملاً أساسيًا لتقديم رعاية صحية متكاملة تركز على المريض، بينما سيساهم تعزيز مهارات المهنيين المتخصصين في الرعاية الصحية بشأن الكفاءات الرقمية في تعظيم أثر هذه التكنولوجيا. وبذلك، ستعزز دولة قطر كفاءة النظام الصحي ومرونته، مع دعم التميز في تقديم الخدمات وتجربة المرضى، وتعزيز التزامها بتحقيق الاستدامة والابتكار في قطاع الرعاية الصحية.

8.2.10.1 المبادرات السياسية ذات الأولوية:

- **التحفيز:** تعزيز شمولية التكنولوجيا الصحية الرقمية، التي تمكن المرضى، من خلال دعم استخدام أدوات النفاذ المدعومة بالذكاء الاصطناعي، والأجهزة الذكية التكيفية، والبرمجيات المساعدة، بما يضمن إتاحة خدمات الرعاية الصحية لجميع الأفراد، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة.
- **الدعم:** تعزيز توحيد السجلات الصحية الإلكترونية وتكاملها عبر جميع مستويات الرعاية لضمان جودة البيانات، وقابلية التشغيل البيني، والأمان، فضلاً عن تمكين التحليلات على مستوى النظام، ودعم اتخاذ القرارات المستنيرة، وتحسين استمرارية الرعاية التي تركز على المريض ضمن إطار حوكمة موحد.
- **التحفيز:** تحقيق التميز في أبحاث الصحة الرقمية والابتكار وتبني التكنولوجيا الناشئة - مثل الطب الدقيق وحلول الرعاية الصحية القائمة على الذكاء الاصطناعي - مع تعزيز التعاون الدولي والاستثمارات في منظومة التكنولوجيا الصحية، وبالتالي تعزيز مكانة دولة قطر الإقليمية والعالمية.

9. الأدوار والمسؤوليات

يعمل الاقتصاد الرقمي ضمن بيئة ديناميكية ومعقّدة ومترابطة، مما يفرض تحديات غير مألوفة لا يمكن معالجتها من قِبل جهة واحدة بمفردها. ومن هذا المنطلق، يتطلّب التنفيذ الفعّال لهذه السياسة في دولة قطر نهجًا تشاركيًا شاملًا على مستوى الحكومة والقطاعات، يعزّز التعاون بين مختلف الجهات الحكومية والقطاعية.

سيكون للوزارة دور محوري في تنسيق الجهود وضمان اتساق السياسات على مستوى الوزارات، وتوحيد الجهود الوطنية في مجالات الاقتصاد الرقمي. ونظرًا إلى طبيعة التحول الرقمي، الذي يتقاطع مع العديد من القطاعات، فإن التعاون بين الوزارات، والجهات التنظيمية، والشركات المملوكة للدولة، والجهات المعنية في القطاع يُعَد أمرًا بالغ الأهمية.

فيما يلي رسم بياني غير شامل يُبيّن خريطة الجهات المعنية، وأدوار ومسؤوليات الشركاء الرئيسيين في دعم أولويات السياسة وتحفيزها. ولكل جهة معنية دور أساسي ومتكامل، وتسهم هذه الأدوار مجتمعة في تحقيق أهداف السياسة وطموحات دولة قطر في التحول الرقمي الشامل.

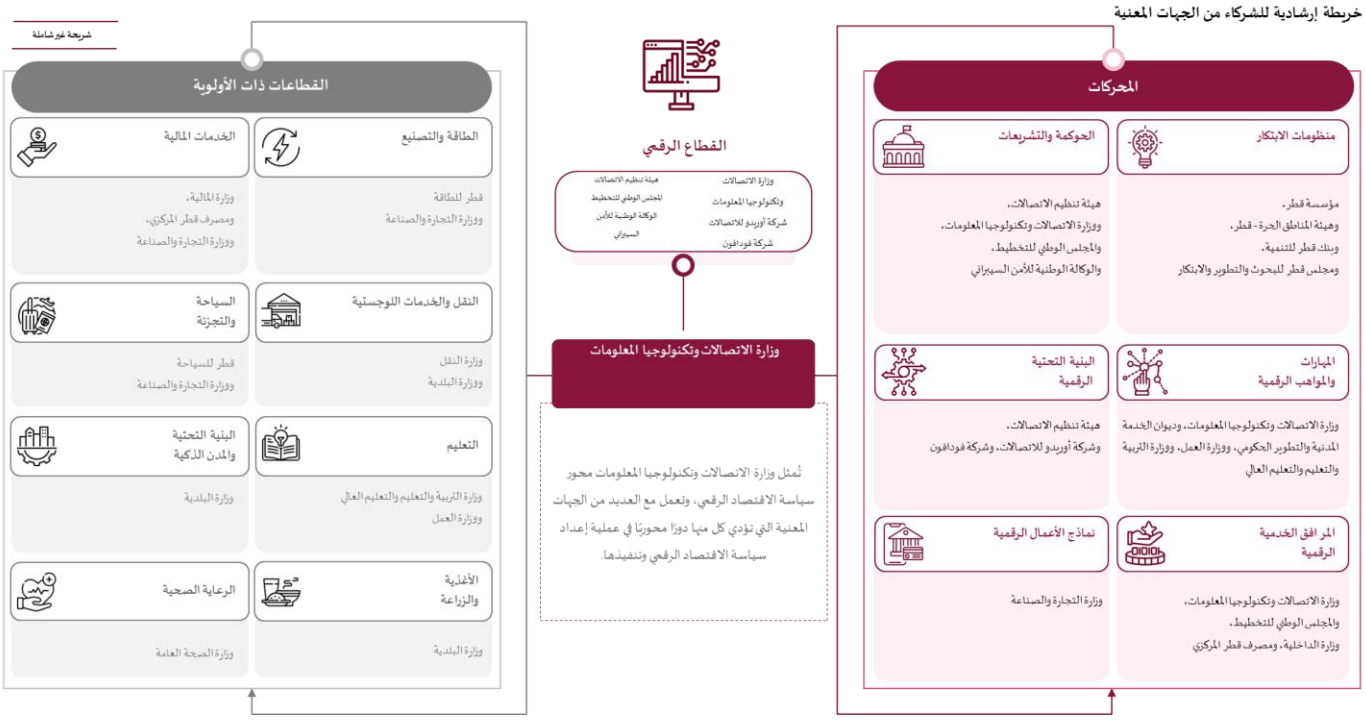

الشكل رقم رقم 2: خريطة إرشادية للشركاء من الجهات المعنية

يُعَد التعاون والتنسيق بين هذه الجهات أمرًا أساسيًا لضمان إعداد سياسات رقمية متوافقة، وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد، وضمان اتساق استراتيجيات التحول الرقمي على مستوى الحكومة في الدولة. وستضطلع كل جهة معنية بدور محدد — سواء في التنفيذ، أو التحفيز، أو الدعم — لتحقيق الطموحات المنصوص عليها ضمن وثيقة السياسة.

9.1 تشمل مسؤوليات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات – دون احصر - ما يلي:

9.1.1. ضمان استمرار توافق سياسة الاقتصاد الرقمي مع أجندات التنمية الوطنية لدولة قطر.

9.1.2. تعديل سياسة الاقتصاد الرقمي وتحديثها (حسب الحاجة) بما يضمن ملاءمتها وسرعة استجابتها للاحتياجات الناشئة وأفضل الممارسات، وذلك من خلال دراسة المشهد العام بشكلٍ استباقي للتنبؤ بالتغييرات والتكيف معها.

9.1.3. إقامة الشراكات وتيسير المشاركة المنتظمة مع الجهات المعنية، بما يشمل القطاعين العام والخاص، والأوساط الأكاديمي، والمؤسسات البحثية، من خلال تنظيم فعاليات وورش عمل ومشاورات.

9.1.4. الإشراف لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية للسياسة بكفاءة وفاعلية.

9.1.5. تنسيق عملية تطبيق سياسة الاقتصاد الرقمي، وتقديم التوجيه والدعم للشركاء المساهمين في تنفيذ السياسة.

9.1.6. متابعة مخرجات وتأثير تدخلات سياسة الاقتصاد الرقمي وتقييمها بشكلٍ منتظم.

9.1.7. الاستفادة من وظائف الدعم الحالية أو دراسة إمكانية إنشاء لجنة/جهة مخصصة مشتركة بين الوزارات لضمان التنسيق والاتساق وتيسير عمليات اتخاذ القرارات.

9.1.8. إعداد المزيد من الأدوات السياسية التي تدعم منظومة الاقتصاد الرقمي بالتنسيق مع الجهات المسؤولة.

9.1.9. إعداد إطار قوي للقياس وتحديثه باستمرار لتقييم حجم الاقتصاد الرقمي في دولة قطر وتكوينه ونموه، مع توفير بيانات موثوقة تدعم صنع السياسات القائمة على الأدلة.

9.2 تشمل مسؤوليات القطاعات/ القطاع الخاص - دون حصر- ما يلي:

9.2.1. الاستثمار في البحث والتطوير والابتكار بدعمٍ من الهيئات الحكومية.

9.2.2. الاستفادة من المرافق العامة والبنية التحتية الرقمية، وتبني التكنولوجيا الناشئة ودمجها في ممارسات/ نماذج الأعمال.

9.2.3. التعاون مع الحكومة والأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية بشأن المشاريع المشتركة، والمشاريع التجريبية، والشراكات التي من شأنها تسريع التحول الرقمي القطاعي.

9.2.4. اعتماد الممارسات والمعايير والحلول الرقمية التي تتماشى مع ممارسات سياسة الاقتصاد الرقمي، بما يعزز القدرة التنافسية، وتجربة العملاء، والكفاءة التشغيلية.

9.2.5. تعزيز تنمية المهارات، والتدريب، وتبادل المعرفة لبناء قوى عاملة مؤهلة للمستقبل، والمساهمة في تطوير منظومة المواهب الأوسع نطاقًا.

9.2.6. دعم السلوك التجاري المسؤول من خلال الالتزام بأعلى معايير حماية البيانات والأمن السيبراني، وترسيخ ثقة المستهلك في المعاملات الرقمية.

9.3 تشمل مسؤوليات جهات القطاع العام - دون حصر - ما يلي:

9.3.1. قيادة تنفيذ الإجراءات ذات الصلة بسياسة الاقتصاد الرقمي ضمن نطاق اختصاص الجهة، لضمان المواءمة مع الأهداف الوطنية والأولويات القطاعية.

9.3.2. إعداد اللوائح التنظيمية والسياسات والقواعد الإرشادية اللازمة أو إعادة النظر فيها ضمن نطاق اختصاص الجهة لتمكين الاقتصاد الرقمي.

9.3.3. دمج اعتبارات الاقتصاد الرقمي ضمن الاستراتيجيات، والسياسات، والبرامج القطاعية، إلى جانب تضمين أهداف سياسته الخاصة في صميم عمليات التخطيط والتنفيذ.

9.3.4. التعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والجهات العامة الأخرى، والجهات المعنية من القطاع الخاص لقيادة المبادرات المشتركة بين القطاعات، وتقديم الدعم، ومشاركة المرئيات، وتجنب ازدواجية الجهود.

9.3.5. تيسير الوصول إلى البيانات والخبرات والبنية التحتية، بما يُعزّز الابتكار والبحث ويُسهم في تبني التقنيات الرقمية في القطاعات ذات الأولوية.

9.3.6. دعم جهود بناء القدرات والتوعية في مجالها، وتزويد الجهات الفاعلة القطاعية بالمعدات اللازمة لتطبيق سياسة الاقتصاد الرقمي والاستفادة منها.

9.3.7. متابعة التقدم المحرز في المبادرات ذات الصلة بسياسة الاقتصاد الرقمي في نطاق مسؤوليتها وإعداد تقارير بشأنها، فضلاً عن تقديم الأدلة والدروس المستفادة لدعم القياس والتقييم على الصعيد الوطني.

9.4 تشمل مسؤوليات المعاهد البحثية والأكاديمية – دون حصر – ما يلي:

9.4.1. دعم التطلعات القطاعية واحتياجات القطاع من خلال الأبحاث الأساسية والتطبيقية، وضمان استثمار المخرجات بما يحقق قيمة اجتماعية واقتصادية فعلية.

9.4.2. المساهمة بالخبرات والمعرفة لدعم التنفيذ الفعال لسياسة الاقتصاد الرقمي، بما في ذلك المشاركة النشطة في الأنشطة الاستشارية ومجموعات العمل التي تُنشئها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لمراجعة السياسة وتحديثها والإشراف عليها.

9.4.3. تنفيذ المبادرات والتدخلات ذات الصلة بسياسة الاقتصاد الرقمي والتي تقع ضمن نطاق المؤسسات البحثية والأكاديمية.

9.4.4. تعزيز ثقافة التعلم مدى الحياة للمهارات الرقمية والابتكار على مستوى جميع الفئات المجتمعية.

10. قائمة المصطلحات والتعريفات

المصطلح	التعريف
المرافق الخدمية الرقمية	هي منصات وخدمات رقمية رئيسية توفر قدرات محورية تدعم مختلف قطاعات الاقتصاد، ما يتيح إمكانية الوصول على نطاق واسع والتشغيل البيني والابتكار، وتشمل الأنظمة المشتركة مثل الهوية الرقمية، والمدفوعات الإلكترونية، ومنصات البيانات، والخدمات السحابية، وغيرها من المنصات الرقمية المشتركة التي تعد بمثابة الركيزة الأساسية للاقتصاد الرقمي المزدهر.
الاقتصاد الرقمي	يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على استخدام المدخلات الرقمية، أو تستفيد منها بشكل كبير، وتشمل هذه المدخلات التكنولوجيا الرقمية، والبنية التحتية الرقمية، والخدمات الرقمية، والبيانات؛ كما يشمل ذلك جميع المنتجين والمستهلكين، بما في ذلك الجهات الحكومية، الذين يستخدمون هذه المدخلات الرقمية في ممارساتهم الاقتصادية.
المعرفة الرقمية	القدرة على الوصول إلى المعلومات وإدارتها وفهمها ودمجها والتواصل بشأنها وتقييمها وإنشائها بطريقة آمنة وملائمة من خلال التكنولوجيا الرقمية لأغراض التوظيف وفرص العمل اللائق وريادة الأعمال، وتشمل أيضًا مهارات يشار إليها بالمعرفة الحاسوبية، ومعرفة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمعرفة المعلوماتية، والمعرفة الإعلامية.
المدن الذكية	هي مدن مبتكرة تُستَخدَم فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل أخرى لتحسين جودة الحياة، وكفاءة العمليات والخدمات في المناطق العمرانية، وتعزيز التنافسية، مع ضمان تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية من النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والثقافية.
التكنولوجيا المالية	تشير إلى التكنولوجيا المبتكرة التي تُستَخدَم لتحسين أو أتمتة الخدمات المالية، مثل المدفوعات الرقمية، والإقراض عبر الإنترنت، والمستشارين الآليين، والحلول القائمة على تقنيات البلوك تشين، وغيرها.
المنظومة	شبكة ديناميكية من الجهات المعنية المترابطة (مثل الحكومة، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، والمجتمع المدني) والبنية التحتية، تعمل معًا لدعم الابتكار، والتنمية، وتحقيق القيمة في مجال أو قطاع محدد.
الجهات الحكومية	مؤسسات القطاع العام الرسمية على المستوى الوطني أو دون الوطني، والمسؤولة عن صياغة السياسات وتنفيذها، وتقديم الخدمات العامة، والرقابة على الامتثال التنظيمي.
الهيئات التنظيمية	هيئات حكومية أو مستقلة متخصصة، تُعنى بوضع القواعد والمعايير ومراقبتها وتطبيقها لضمان السلامة والنزاهة والمساءلة داخل قطاعات محددة (مثل القطاع المالي وقطاع الصحة وقطاع الاتصالات).
الاستثمارات عالية العائد/ القيمة	تشير إلى الاستثمارات التي تُحقق عوائد اقتصادية أو اجتماعية أو استراتيجية كبرى، مثل زيادة معدلات الإنتاجية وتحفيز الابتكار وتوفير فرص العمل، وتعزيز التنافسية العالمية، ما يسهم في الازدهار الوطني وتحقيق القيمة طويلة الأمد.

المؤسسات الخاصة	شركات تملكها وتديرها جهات خاصة بهدف تحقيق الربح، وتشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك الشركات الكبرى، العاملة في مختلف القطاعات.
المؤسسات البحثية والجامعات	مؤسسات أكاديمية ومتخصصة في الأبحاث تساهم في إنتاج المعرفة، وإجراء الدراسات، ودعم الابتكار من خلال التعليم، وتطوير التكنولوجيا، والتعاون بين القطاعين العام والخاص.
المستثمرون والجهات المعنية الدولية	أفراد أو جهات تساهم برؤوس الأموال أو الخبرات أو النفوذ في مشاريع وأسواق أو منظومات سياسية عابرة للحدود.
الأفراد والمجتمعات	عامة الأفراد، ويشمل ذلك المستهلكين والمواطنين ومؤسسات المجتمع المدني ممن يتأثرون بالتطورات الاقتصادية والتكنولوجية ويساهمون فيها على حد سواء.
التكنولوجيا الناشئة	تكنولوجيا مبتكرة وسريعة التطور، يمكنها إحداث أثر كبير في المجتمع والقطاعات، ومنها الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين وإنترنت الأشياء، والتعلم الآلي.
التكنولوجيا الإشرافية	تشير إلى استخدام الأدوات الرقمية وتحليلات البيانات من قبل الجهات التنظيمية المالية لتعزيز قدراتها في الإشراف ومتابعة الأنشطة السوقية والامتثال التنظيمي.
تكنولوجيا التأمين	نوع من أنواع التكنولوجيا المالية يقوم على استخدام التكنولوجيا لإحداث نقلة نوعية في خدمات التأمين وتحسينها، بدءًا من عمليات الاكتتاب وتسوية المطالبات، إلى تقديم سياسات مخصصة وتعزيز التفاعل الرقمي مع العملاء.
التكنولوجيا التنظيمية	حلول رقمية مُصممة لمساعدة الشركات على الامتثال للمتطلبات التنظيمية بشكل أكثر كفاءة، غالبًا من خلال الأتمتة، والمراقبة الآنية، والتقارير القائمة على البيانات.

11. المراجع

W. E. Forum, “Strategic Intelligence | World Economic Forum,” Strategic Intelligence, 2024. [1]
https://intelligence.weforum.org/topics/a1Gb0000001SH21EAG

.T. El-Rayyes et al., “DEFINING AND MEASURING THE UK DIGITAL ECONOMY,” 2024 [2]
Avalable:
https://assets.publishing.service.gov.uk/media/66f50b2f30536cb92748274b/defining_and_measuring_the_uk_digital_economy.pdf

Gouvernement Communications Office, “Qatar National Vision 2030,” Government [3]
Communications Office, Aug. 22, 2024. https://www.gco.gov.qa/en/state-of-qatar/qatar-/national-vision-2030/our-story

.2019 ,Www.npc.qa ”,Third National Development Strategy“[4]
https://www.npc.qa/en/planning/nds3/Pages/default.aspx

Digital Agenda 2030 & Qatar’s Future-Ready Strategy | MCIT Qatar,” MCIT, Feb. 09, 2025. “ [5]
/https://www.mcit.gov.qa/en/digital-agenda-2030

Available: https://dco.org/wp- ”.DIGITAL ECONOMY TRENDS 2025“ [6]
content/uploads/2024/12/Digital-Economy-Trends-2025.pdf

World Economic Forum, “The Future of Jobs Report 2025,” World Economic Forum, 2025. [7]
/https://www.weforum.org/publications/the-future-of-jobs-report-2025

The next major digital frontier market within global tech,” Nobel :UBS, “Middle East [8]
Available: ,2023 .Perspectives, Sep
https://www.ubs.com/qa/en/wealthmanagement/insights.html#:~:text=Based%20on%20data.%20from%20World,4.1%25%20of%20the%20region's%20economy

2023. .Oct ”,The TechGPT Compendium“ ,UBS [9]

WIPO, “Global Innovation Index 2024 - GII 2024 results,” Global Innovation Index 2024, [10]
2024. https://www.wipo.int/web-publications/global-innovation-index-2024/en/gii-2024-results.html

IMD, “WCR-Rankings - IMD business school for management and leadership courses,” [11]
www.imd.org, Jun. 10, 2024. https://www.imd.org/centers/wcc/world-competitiveness-center/rankings/world-competitiveness-ranking/rankings/wcr-rankings/#_tab_Rank

United Nations, “UN E-Government Knowledge Base,” publicadministration.un.org, 2024. [12]
https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Data-Center

B. Lanvin, “Future Readiness Economic Index - Digital Policies Are the Linchpin of Future [13]
Available: .Readiness,” 2023
https://futurereadinessindex.com/pdfs/Global%20Future%20Readiness%20FREI%20Report%20Descartes%20Institute%202023.pdf

World Bank, “Research and development expenditure (% of GDP) | Data,” [14]
data.worldbank.org.
https://data.worldbank.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS?most_recent_value_desc=true

Available: .Invest Qatar, “AGRITECH IN QATAR,” Oct. 2024 [15]
https://www.invest.qa/storage/6129/Agritech-in-Qatar.pdf

سجل إصدارات الوثيقة

النسخة	التاريخ	التعديلات	صاحب الإصدار
1.0.0	سيُحدَّد لاحقًا	إصدار السياسة	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

قام بإعدادها
إدارة سياسات الصناعة الرقمية
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
الإصدار رقم 1.0.0 لسنة 2025

البريد الإلكتروني: dipd@mcit.gov.qa
www.mcit.gov.qa